روزنامة الذاكرة المصرية 2

جهود الإصلاح الزراعى قبل 1952 م

الدكتور
محمد مدحت مصطفى
أستاذ الاقتصاد الزراعى بجامعة المنوفية

رؤية

روزنامة الذاكرة المصرية

2
جهود الإصلاح الزراعي
قبل 1952م

دكتور
محمد مدحت مصطفى
أستاذ الاقتصاد الزراعي بجامعة المنوفية

2014م

إلى شباب الثورة

إهـدائي

حفاظا على ذاكرة الوطن

فهرس الموضوعات

المقدمة 06

الجهود الشعبية

1–الجهود الفردية 07

2–الجهود الجماعية 16

جماعة النهضة القومية.....17

جماعة جبهة مصر.....21

المؤتمرات العلمية

1–المؤتمر الاقتصادي الأول عام 1946م 26

2–المؤتمر الزراعي الثالث عام 1949م 32

3–مؤتمر الاقتصاد الزراعي الأول عام 1952م 39

4–توصيات الهيئات الدولية 45

الأحزاب السياسية

1– حزب العمال والفلاحين 48

2– حزب العمال المصري 49

3– حزب الفلاح – الاجتماعي الاقتصادي 52

4– حزب الفلاح الاشتراكي 53

5–الحزب الاشتراكي 55

6–الأحزاب الماركسية 58

7–الإخوان المسلمون 61

المقدمة

تأتي أهمية إعادة طرح هذا موضوع الإصلاح الزراعي المصري الآن بعد أن تعددت التساؤلات من أبنائي الطلاب حول مدى أهمية هذا القانون، وكيف أن جمال عبد الناصر صادر واستولى على أراضي الناس. ولم تكن إجابتي بأنه لم يكن هناك مصاردة واستيلاء، بل كان هناك إعادة توزيع، وأن جميع من طالهم قانون الإصلاح الزراعي تلقوا تعويضات بقيمة هذه الأراضي على أقساط كان يدفعها الفلاحون الذين تم توزيع الأراضي عليهم. إلا أن هذه الإجابة لم تكن شافية لهم. هنا تنبهت إلى سرعة مرور الزمن وكيف أن ما كنا نعتبره من بديهيات ذاكرتنا الوطنية أصبح الآن بعيداً عنا. ومن هنا قررت فتح روزنامة ذاكرة الوطن لنتيح لشباب اليوم معرفة أمينة وبشكل بسيط بحيث يُصبح مُتاحاً لأكبر عدد ممكن من القراء.

لم يأتي قانون الإصلاح الزراعي الذي أصدرته ثورة يوليو 1952م من فراغ ، حيث كانت قضية التفاوت في ملكية الأراضي الزراعية، والعلاقة بين المُلاّك الأراضي ومستأجريها ، والحالة الرثة التي كان عليها غالبية الشعب المصري من الفلاحين من أهم القضايا المثارة على الساحات الشعبية، والسياسية، والثقافية، والعِلمية خلال الربع الثاني من القرن العشرين. وقد مهدت هذه الجهود الطريق أمام رجال الحكم الجديد لإصدار هذا القانون. وقد شكّل هذا الكُتيب صعوبة خاصة بمنهجية العمل فيه حيث تتداخل جهود الأفراد مع جهود التنظيمات، وفي هذه الحالة كيف يُمكن التفرق بين التنظيمات المختلفة، وهل التنظيمات الحزبية ليست تنظيمات شعبية. وعلى ذلك كان لابد من الناحية الإجرائية تعريف المقصود بكل قسم في بدايته مع التسليم مُسبقاً بصعوبة الفصل التام وبوجود قدر من التداخل. وعلى العموم فإن الهدف الأساسي من هذا الكتيب تتبع كافة الجهود التي بُذلت نحو تحقيق نوع من الإصلاح الزراعي تباينت درجته بين مختلف المجموعات خلال النصف الأول من القرن العشرين. وقد تراوحت برامج هذه الجهود بين **اتجاهات إصلاحية بسيطة** تدعوا إلى توزيع أراضي

الحكومة والأوقاف على صغار المُلاك، أو فرض ضرائب تصاعدية تجعل الاستثمار في مجال الأراضي غير مُربح أو **اتجاهات إصلاحية أكبر** تدعوا إلى وضع سقف أعلى لملكية الأرض الزراعية ، وصولاً إلى دعوات التطبيق الفوري للإعادة توزيع الملكية مع تعويض كبار المُلاّك، وانتهاء بمصادرة أراضي كبار المُلاك وتوزيعها على صغار الفلاحين دون ما إشارة إلى مسألة التعويض. ورغم كل هذه الدعوات التي جاءت سواء من كبار المُلاّك المستنيرين دفاعاً عن مصالح الطبقة ككل، أو من المصلحين الاجتماعيين من المثقفين المصريين، أو من الأحزاب السياسية إلا أن جميع حكومات هذه الفترة لم تلفت إلى هذه الدعوات حتى جاءت ثورة يوليو 1952م، وكان على رأس أولوياتها إصدار قانون الإصلاح الزراعي.

أ.د محمد مدحت مصطفى
السيوف- ربيع 2014م.

الجهود الشعبية

تمثلت الجهود الشعبية من أجل تحقيق الإصلاح الزراعي في البلاد في مجموعة من الآراء التي تقدم بها عدد من المثقفين المصريين وقاموا بنشرها في الجرائد والمجلات العلنية في ذلك الوقت، كما تمثلت أيضا في عدة مشروعات لقوانين خاصة تم تقديمها لمجلس النواب بغرض تعديل نمط المِلكيات الزراعية السائد. كما كانت هناك أيضا بعض الجهود الشعبية الجماعية من غير الأحزاب الرسمية أو غير الرسمية، حيث طالبت بعض هذه الجماعات بتطبيق قانون للإصلاح الزراعي في البلاد. ونحاول فيما يلي رصد أهم تلك الجهود التي ساهمت بقدر كبير في تكوين الرأي العام تجاه ضرورة إصدار قوانين وتشريعات خاصة بالإصلاح الزراعي.

أولا: الجهود الفردية

كان لاختلال هيكل ملكية وحيازة الأرض الزراعية في مصر قبل 1952م أثر مباشر على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي كانت سائدة في تلك الفترة. وقد تنبه إلى ذلك الوضع المختل عدد كبير من المفكرين والسياسيين المصريين، كان الإصلاح الزراعي بالنسبة لهم يمثل العلاج الشافي. ففي عام 1939 أصدر **محمود كامل المحامي** الطبعة الأولى من كتابه الهام"**مصر الغد تحت حكم الشباب**"ودعا فيه إلى توزيع الأراضي البور التي قدر مساحتها بنحو 1.4763 مليون فدان عل صغار الفلاحين بحيث تُقرر مساحة معينة من القراريط كثمانية قراريط مثلاً عن كل رأس من رؤوس أسرة ذلك الفلاح. وقال أن هذه الطبقة الجديدة التي ستنشأ نتيجة لهذا التوزيع والتي يتراوح ما يملكه الفرد منها بين الفدان والثلاثة أفدنه **سوف تكون خير ضمان للقضاء على كل احتمال في نشوء آراء اجتماعية هدامة** كالتي تفشت في بعض دول أوربا وآسيا الغربية، وهي الآراء التي نؤمن بأنها شر وبيل يجب الاحتياط لتطهير هذا الوطن من جرثومته الخبيثة قبل أن تولد.

وفي نفس العام أطلق **علي الشمسي باشا** صيحة الخطر، في خطابه المشهور الذي ألقاه في مجلس النواب ردا على خطاب العرش. فقد ذكر أن لا يسع الباحث في أسباب انحطاط مستوى المعيشة أن يُغفل النظر في ظاهرة لها أثرها وهي سوء توزيع الثروة الزراعية ..... ثم أنذر **الشمسي باشا** البورجوازية الكبيرة بضرورة جعل هذا التوزيع أكثر عدالة من الوجهة الاجتماعية، عن طريق تشجيع المِلكيات الصغيرة، **حتى لا نلجأ يوماً إلى نزع ملكية الأراضي الكبيرة لتقسيمها بين صغار المُلاّك**، كما حدث في رومانيا بعد الحرب السابقة، وفي المجر منذ شهرين، وما تعمله الآن إيطاليا في جزيرة سيسيليا علاجاً لحالة اجتماعية تشبه حالتنا من بعض الوجوه ..... وكان برنامجه يقوم على بيع أراضي الحكومة المزروعة إلى صغار المزارعين، وإصلاح الوقف بقصره على الأغراض الخيرية دون سواها، واتخاذ التدابير الكفيلة بتخفيف عبء الضريبة العقارية عن كاهل المِلكيات الصغيرة ..... وفي حوار له **قال الشمسي باشا** أنني أنظر إلى المستقبل بعين متشائمة، إن البلاد تضطرم بالسخط، والطبقة التي أنتمي إليها تتدهور، دون أن تحس أنها تتدهور، إنهم مترهلون، والقصر لاه. وفي عام 1943 أطلق **جلال فهيم** صيحة خطر أخرى، عندما تحدث عن البائسين المستضعفين الذين يتضورون جوعاً وعُراً، تفتك بهم الأمراض القاتلة، فلا مُغيث ولا مُجير، ثم اقترح برنامجاً لتوزيع الملكيات الصغيرة على الفلاحين وتحصيل ثمنها على أقساط وبفائدة قليلة. وهو يقوم على نزع ملكية الأراضي التي تقل عن مساحتها عن فدان، وتوزيعها ملكيات صغيرة بعد أن تُضم إليها جميع الأراضي المستصلحة والبور التي تملكها الحكومة، والأراضي التي تُنزع ملكيتها إجبارياً في المحاكم، وأطيان الوقف الأهلي ..... كما طالب بتقييد الهجرة الزراعية وتنظيمها بنقل الأيدي العاملة من النواحي المكتظة بالسكان إلى النواحي قليلة السكان. كما طالب بعض النواب بتطبيق قوانين الإصلاح الزراعي في مصر ففي عام 1950م طالب **إبراهيم شكري** عضو مجلس النواب بتحديد الملكية الزراعية بحيث لا تزيد عن خمسون فدان للمالك الواحد، ومصادرة ما زاد عن ذلك وتوزيعه على مُعدَمي الأراضي الزراعية من الفلاحين. وأعلن نائب آخر بالمجلس هو **علي**

الشيشينى عن مشروع قانون جديد يطالب بتحديد الملكية بمائة فدان مع زيادة 60 فدان للولد و30 فدان لكل من البنت والزوجة. وسوف نتعرض بشيء من التفصيل لجهود بعض من الأفراد الذين جاءت آرائهم نتيجة دراسات للواقع المصري، فهناك البرلماني **محمد خطاب**، وأساتذة الاقتصاد **البراوي وعليش وجمال سعيد**، ثم **صادق سعد** ممثلاً للاتجاه الماركسي، **وخالد محمد خالد** ممثلاً للاتجاه الإسلامي.

علي باشا الشمسي

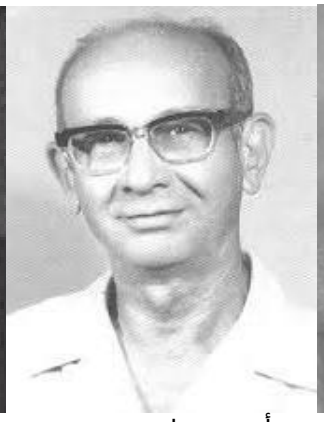

أحمد صادق سعد

إبراهيم شكري

وعلى المستوى الدولي وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية وبداية الصراع الدولي بين الشرق والغرب بدأت الولايات المتحدة تتنبه لخطورة الوضع في الشرقيين الأوسط والأدنى نتيجة لاختلال هيكل المِلكية الزراعية فيهما، ففي نوفمبر 1950م حدد الوزير الأمريكي **جوردون جراى** سياسة الولايات المتحدة تجاه تلك المشكلة بقوله"من الواضح أن المشكلة العاجلة في الشرق الأوسط هي مشكلة ملكية الأرض الزراعية، ولابد من اتخاذ تدابير معقولة لإصلاح نظام ملكية الأرض". وفى مارس 1951م قامت لجنة استشارية للرئيس الأمريكي بوضع تقرير جاء فيه"يجب تشجيع الإصلاح الزراعي في البلاد المتخلفة لتأمين ملكية الأرض، ففي بعض البلاد لا يمكن محاربة الجوع والشيوعية إلا بالإصلاح الزراعي". **ويذكر خالد محيى الدين** في مذكراته أن السفير الأمريكي بالقاهرة حضر اجتماع مجلس قيادة الثورة الذي تم فيه إقرار القيام بالإصلاح الزراعي.

1- محمد خطاب

تُعَد محاولة النائب البرلماني **محمد خطاب** عضو مجلس الشيوخ من أهم المحاولات الفردية في إطار الجهود الشعبية الداعية لإصلاح نظام ملكية الأراضي الزراعية في مصر. وترجع هذه الأهمية لكونها أول محاولة لتقديم مشروع شبه متكامل وليس مجرد دعوة إصلاحية فقط شأنها كشأن باقي الدعوات الإصلاحية، وترجع هذه الأهمية أيضاً لكونها صادرة عن نائب برلماني، وأخيراً لأن هذا المشروع تقدم به صاحبه على مسئوليته الشخصية وعلى عكس سياسة الحزب الذي كان ينتمي إليه وهو"**الحزب السعدي**"حيث أعلن رئيس الحزب **محمود فهمي النقراشي** والذي كان رئيساً للوزراء في ذلك الوقت عن رفضه للمشروع.

محمد حسين هيكل

محمود فهمي النقراشي

وقد جاء في مشروع ذلك القانون أن يكون الحد الأعلى للملكية الزراعية خمسون فداناً، على أن يُطبق ذلك على الملكيات القديمة. أما الملكيات الحالية فإنها ستتقلص تدريجياُ بفعل نظام الإرث، ونظراً لتواضع مطالب هذا القانون فقد أقرته لجنة الشئون الاجتماعية بعد أن رفعت الحد الأقصى إلى مائة فدان. إلا أن المجلس وللتخلص من

الحرج فقد أحاله رئيس مجلس الشيوخ لتلك الدورة **محمد حسين هيكل** وكان رئيساً لحزب الأحرار الدستوريين إلى لجنة خاصة تم تشكيلها بالاتفاق مع سكرتير حزب الوفد بطريقة يستحيل معها أن تعقد جلسة قانونية، وظل القانون في تلك اللجنة لمدة ثلاث سنوات حتى انتهت دورة البرلمان، وانتهي الأمر رسمياً بالرفض النهائي في جلسة مجلس الشيوخ الجديد المنعقدة بتاريخ 16 يونيو 1947م، حيث خلا المجلس الجديد من **محمد خطاب**. وكان **خطاب** قد استقال من **الحزب السعدي** في مايو 1945م بعد اعتراض رئيس الحزب على ذلك المشروع، وعندما انتهت دورة المجلس اعتراض **النقراشي باشا** على تعيينه في المجلس ضمن الأعضاء المعينين، فأعلن عن ترشيح نفسه لعضوية مجلس الشيوخ مستقلاً مما دعا باقي الأحزاب إلى التحالف على إسقاطه في تلك الانتخابات. ذلك كله على الرغم من أن القانون كان يتحدث عن المستقبل بحيث لا يمس القانون الملكيات القائمة وقت صدوره.

2- البراوي وعليش

قدم كل من الدكتور **راشد البراوي** والدكتور **محمد حمزة عليش** مدرسا الاقتصاد السياسي بكلية التجارة في جامعة فؤاد الأول كتاباً شيقا عام 1944م بعنوان"**التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث**"، وفي طبعته الثانية في عام 1945م انتهيا بفصل أخير بعنوان"**بعض مشكلات الغد**"تناولا فيه أهم اقتراحاتهما حول مشاكل الاقتصاد المصري. تأتي التوصية الأولى مباشرة متعلقة بالملكية الزراعية فبعد أن يستعرضا أرقام الملكية الزراعية الخاصة بعام 1940م يقولان:"وهنا نجد حالة غريبة لا نستطيع معها أن نضمن استقرار المجتمع في هذه البلاد ولا تقدم الزراعة ولا تحسن مستوى المعيشة. ونعتقد أننا نسير على سياسة خاطئة إذ لو انتشر التعليم بين صفوف الفلاحين لِما قبلوا مطلقاً مثل هذا الوضع. ولهذا يتعين علينا المبادرة بالبحث عن العلاج الحاسم والعمل على تطبيقه بأسرع ما نستطيع. قد يرى البعض أن تقوم الحكومة بامتلاك الأراضي الزراعية كلها كما هو الشأن في روسيا أو كما يطالب حزب العمال في بريطانيا، ولكنا لا نرى الظروف ملائمة لتطبيق مثل هذه السياسة إذ

ليس من العدالة أن نطبق ناحية من هذه السياسة الاشتراكية ونهمل النواحي الأخرى ..... **وضع حد أعلى لِما يجوز أن يمتلكه الفرد، ومعنى هذا ألا يزيد ما يملك الفرد الواحد عن مائة فدان بأي حال من الأحوال**، وهنا نستطيع أن نوزع الأملاك التي تُنزع من أصحابها بطريقة أدنى إلى العدالة. وفي الوقت نفسه **نجد الحد الأدنى للملكيات الزراعية خمسة أفدنه** إذ لا نرى فائدة مطلقاً من وجود 1.75 مليون حائز لا يزيد ما يحوزه الواحد عن فدان واحد. وينبغي في هذه الحالة أن نصون الملكية الصغيرة بتطبيق قانون الخمسة أفدنه المعروف، كما أنه يجب توسيع نطاق بنك التسليف الزراعي بحيث يؤدي مهمته على الوجه الأكمل، وكذلك يتعين القيام بدعاية واسعة للتعاون والإكثار من الجمعيات التعاونية التي تقوم في هذه الحالة باقتراض الموال اللازمة لها وتقديمها لصغار المزارعين بفوائد قليلة وتسهيلات كبيرة في السداد. ولسنا في هذا ندعو إلى بدعة فإن هذا النظام سائد في فرنسا ..... قد يبدو في اقتراحنا عن حدي الملكية الأعلى والأدنى بعض الشدة، ولكن الواقع أن المصلحة العامة تقتضي مثل هذه الإجراءات الشديدة التي نراها كفيلة بتعديل نظم حيازة الأرض وتحقيق العدالة الاجتماعية التي ننادي بها وخاصة أننا في عصر يتجه نحو تحقيق مبادئ الديمقراطية الاقتصادية، **وخير لنا أن نسير في هذا الاتجاه سيراً منتظماً بدلاً من أن تجبرنا الظروف عليه في المستقبل**". وعن أسلوب التطبيق فإنهما يقترحان تقديم تعويض مالي في حالة توفر الموال لدى الحكومة، أو فرض ضرائب عالية على أصحاب الملكيات الكبيرة بحيث لا يجدون منها فائدة تُذكر لهم فيفضلون بيعها. أما بالنسبة للحد الأدنى وحتى لا نخرج عن قواعد الميراث كما حددها الشرع يُمكن أن **نجعل الميراث للأرشد** على أن يقوم بدفع نصيب كل من الآخرين عند جمع المحصول. وإذا أحدثت هذه الطريقة ارتباك يُمكن أن نلجأ لأسلوب آخر وهو أن **يقوم الأرشد بدفع نصيب الورثة الآخرين نقداً**، وإذا لم يتوفر لديه المال تقوم البنوك والجمعيات التعاونية بإقراضه بظروف ميسرة. أما بالنسبة لملكية الأجانب فيجب أن **يُصدر البرلمان قانوناً يحرم امتلاك الأجانب للأراضي الزراعية** في القطر المصري بالنسبة للمستقبل، وأن تقوم الحكومة بشراء الأراضي المملوكة حالياً بعد

فرض الضرائب العالية عليهم. أما بالنسبة لباقي السياسة الزراعية فإنهما يقترحان ضرورة تنفيذ برامج مشروعات الري والصرف ..... ضرورة تنظيم المناطق الزراعية بحيث لا نزرع محصولاً إلا في خير الجهات الملائمة له ويجب على الحكومة التدخل في هذا الأمر عن طريق التشريع ..... التوسع في استخدام الأسمدة مع ضرورة تصنيعها في البلاد ..... أن يكون التوسع في الآلات بحذر بحيث يترافق ذلك مع التوسع الصناعي والتجاري حتى يمكن استيعاب العمالة الفائضة ..... ضرورة الاهتمام بصحة الفلاح وغذاؤه ومسكنه ومحو أميته ..... ضرورة تنويع الإنتاج الزراعي بحيث لا تتوقف ثروة البلاد على محصول القطن وحده.

3- أحمد صادق سعد

المؤلف مع صادق سعد في بودابست 1980م.

وفي نفس العام 1945م قدم **أحمد صادق سعد** كتيباً بعنوان"**مشكلة الفلاح**" تناول فيه المشكلة الزراعية في مصر مع التركيز على أوضاع الملكية الزراعية وحال الفلاح المصري، ونعرض لهذا الكتاب بوصف مؤلفه واحد من المفكرين الماركسيين في ذلك الوقت. وقد انتهى المؤلف في هذا الكتاب إلى ضرورة تدخل الدولة

بالتشريعات اللازمة لحماية الفلاح، وفيما يخص الملكيات الكبيرة فقد طالب الدولة بمصادرة أراضي كبار المُلاّك وتوزيعها على الفلاحين **بحيث لا تزيد الملكية الفردية عن 50 فدان للأفراد والشركات** على أن يتم توزيع الأراضي المصادرة على صغار الفلاحين ولم يتطرق إلى مسألة تعويض هؤلاء المُلاك عن أراضيهم المصادرة كما لم يتطرق إلى بيع هذه الأراضي لصغار الفلاحين. وفيما يختص بمزايا الإنتاج الكبير التي كان يستند إليها البعض في مواجهة الدعوة إلى الإصلاح الزراعي فقد طالب في نفس الوقت بضرورة تشجيع الجمعيات التعاونية الزراعية حتى يُمكن استخدام الأدوات الحديثة في الإنتاج.

4- خالد محمد خالد

خالد محمد خالد

نعرض هنا لكتاب **خالد محمد خالد** بعنوان "**من هنا نبدأ**" بوصف المؤلف واحد من طلائع الفكر الثوري الإسلامي في تلك الفترة. وقد حدد المؤلف موقفه بوضوح تام تجاه العديد من القضايا، فهو ضد الاستعمار وسيطرته الاقتصادية وضد الملكيات الزراعية الكبيرة فيقول في هذا الشأن "إن تهذيب أوضاع المِلكية الزراعية فريضة لازمة وكتاباً موقوتاً" **وطالب بتحديد المِلكية فوراً وبالتأميم وصيانة حقوق العمال.**

كما شن هجوماً على عقود الإيجار التي يوقعها الفلاحون على بياض بغير تحديد للأجرة وأطلق عليها "**صكوك الموت**". وهاجم دعوة الإخوان المسلمين لأنها دعوة تؤدي إلى الفرار من عهد حرية الفكر والقول والنقد إلى عهد "من قال لأميره لِمَ ؟ فقد حُل دمه وبرئت منه ذمة الله. وقال إن مزج الدين بالدولة يُفقد الشعب الدين والدولة معاً، وهاجم الحكومة الدينية لأنها تعتمد في قيامها على الغموض المُطلق، وهي لا تثق في الذكاء الإنساني ولا تأنس إليه ولا تمنحه فرصة التعبير عن ذاتها لأنها تخشاه وتخافه، وهي تُلقي في روع الناس أن رواد الخير والفكر والحرية والإصلاح ليسوا سوى أعداء الله ورسوله، وهي لا تقبل النصيحة لأن الغرور المقدس شر غرائزها، وهي تتسم بالجمود العريق والقسوة المتوحشة".

5- جمال الدين سعيد

قدم الدكتور **جمال الدين محمد سعيد** مدرس الاقتصاد بكلية التجارة في جامعة فاروق الأول– الإسكندرية – آراؤه الخاصة بالسياسة الزراعية في نهاية كتابه الهام المطبوع عام 1950م بعنوان "**اقتصاديات مصر**" وذلك في باب مستقل تحت عنوان "**نحو السياسة المُثلى**". فجاءت توصيته الأولى بضرورة إلغاء سياسة الحماية التي اتبعت منذ عام 1930م، وإذا تدخلت الحكومة بهدف إزالة الصعوبات التي تعوق عمل النظام التنافسي فإن النتائج ستكون أفضل. التوصية الثانية كانت ضرورة تنمية الزراعة المصرية حيث مازال أمامها العديد من الفرص غير المستغلة، واقترح إنشاء فرعين جديدين للنيل واحد يصب في البحيرات الشمالية حتى يترسب فيها طمي النيل والآخر يصب في البحر مباشرة غرب الإسكندرية حتى يُمكن زراعة الساحل الشمالي. التوصية الثالثة كانت نتيجة لدراسته الموسعة لمستقبل القطن المصري حيث رأى ضرورة توجيه مزيد من الاهتمام نحو زراعة القطن والاستفادة القصوى من المزايا النسبية التي يتمتع بها هذا المحصول خاصة في الأصناف التي يطلبها الغزالين في الخارج وهي لحُسن الحظ من الأقطان متوسطة التيلة التي تبلغ إنتاجيتها نحو ضِعف إنتاجية الأقطان طويلة التيلة، وبالتالي يُمكن زيادة الإنتاج من نفس المساحة. وأن

مخاطر الاعتماد على محصول واحد يُمكن تلافيها بالتوسع في زراعة المزروعات على الأراضي الصحراوية باستخدام طرق الري الحديثة. وعندما ينتقل إلى معالجة موضوع الملكية الزراعية فإنه يبدأ بمقدمة رقيقة يقول فيها "وفي اعتقادي أن هناك مبررات اجتماعية ونفسانية لدرجة معقولة من التفاوت في توزيع الثروة ولكن ليس بنفس الحالة المُربية السائدة الآن. فالزيادة في عدد الملكيات الصغيرة واتجاه الملكيات الكبيرة نحو التركز قد عمِلا على إبعاد حجم الوحدة الإنتاجية عن الحجم الاقتصادي الأمثل للمزرعة. وإني أقترح أن تكوين مجلس حكومي يقوم بشراء جميع الملكيات الصغيرة التي تقل عن خمسة أفدنه ويقوم بتجميع هذه الشرائح وإعادة بيعها. كما نقترح تقسيم الملكيات الكبيرة إلى وحدات صغيرة لتكون ما يُطلق عليه المزارع العائلية تتراوح مساحتها بين 5، 15 فداناً ..... فتقسيم المزارع بصرف النظر عن مزاياه الاجتماعية سوف يؤدى إلى رفع الإنتاجية الفعلية وليس إلى خفضها كما يدعي بعض لوردات الزراعة. وهذا التقسيم يستدعي لإصدار قانون يضع حداً أعلى للملكية الزراعية **ونقترح ألا يزيد حجم الوحدة الزراعية عن خمسين فداناً**. كما **يجب أن تُجعل الضرائب تصاعدية على الأراضي الزراعية** بحيث تزداد بكبر حجم الوحدة بدلاً من النسبة الثابتة السائدة حالياً". ثم ينتقل بعد ذلك إلى توصية خاصة بضرورة خفض إيجارات الأراضي الزراعية التي بلغت عام 1946م نحو 60% من جملة تكاليف إنتاج الحاصلات، وبلغت 62% عام 1948م. ضرورة الاهتمام بميكنة الزراعة وتوجيه العمالة الفائضة نحو الصناعات الصغيرة، مع الاهتمام بالتسويق كبير الحجم للاستفادة من الوفورات وإذا كانت المزارع الكبيرة تتمكن من تحقيق ذلك فيمكن للمزارع الصغيرة أن تحققه عن طريق تشجيع التعاونيات الزراعية.

ثانيا: الجهود الجماعية

يُقصد بالجهود الجماعية هنا تلك الجهود التي بذلتها مجموعات من المثقفين المصريين لبحث قضية الإصلاح الزراعي خارج نطاق الأحزاب السياسية والمؤتمرات العلمية. ولعلّ **جماعة "النهضة القومية"** تُعد أبرز مثال على تلك الجهود، وهى جماعة تضم عدد صغير من المثقفين المصريين المنتمين لشرائح من البرجوازية

المصرية المستنيرة التي شغلتها القضايا الاجتماعية، واستشعرت مدى خطورة استمرار المشاكل الاجتماعية بشكل يهدد كيان هذه الطبقة إذا ما تم حل هذه المشاكل من خلال انقلاب ثوري. ثم تأتي **جماعة "جبهة مصر"** التي أسسها **على ماهر باشا** لتقدم برنامجا كاملاً يكاد يقرب من برامج الأحزاب السياسية، وإن كانت الجماعة ليست كذلك. ولن نتطرق هنا لدور **الجمعيات الأهلية التطوعية** التي كانت تعمل على نهضة الريف رغم أهميتها نظراً لأنها لم تكن تتطرق للسياسات العامة وخاصة قضية الإصلاح الزراعي محل دراسة هذه الكراسة. ولعل **جمعية نهضة القرى** التي أسسها **أحمد كامل قطب** عام 1933م وأسندت رئاستها إلى **على باشا إبراهيم** نائب مدير الجامعة المصرية، وبتعاون كامل من **عثمان مرتضى باشا، وأحمد العمروسي بك** من أبرز هذه الأمثلة التي كانت تعمل على نشر الوعي الصحي والزراعي ومحو الأمية، إلا أن هذه الجمعية تحديداً كانت أساس إنشاء **حزب الفلاح** عام 1938م، وهو ما سيأتي ذكره عند التعرض لمواقف الأحزاب. وسنحاول فيما يلي إلقاء بعض من الضوء على كل من جماعة النهضة القومية، وجماعة نهضة مصر.

1: جماعة النهضة القومية

وهي كما ذكرنا جماعة تضم عدد من المثقفين المصريين، وتعتمد في آرائها على نتائج البحوث العِلمية التي تجريها عن المجتمع المصري، وقد وحددت هذه الجماعة[1] أهدافها على النحو التالي:

[1] – بدأت هذه الجماعة في عقد لقاءاتها منذ عام 1939م ، وكانت تضم كل من : الدكتور ابراهيم مدكور عضو مجلس الشيوخ ، مريت غالي عضو مجلس النواب . ومن كبار الملاّك كان هناك على الشمسي ، يحي الدين بركات ، محمد سلطان ، يحيى العلايلي ، محمد عبد الرحمن نصير وغالبيتهم ممن شغلوا مقاعد برلمانية في دورات مختلفة . ومن الكتاب المعروفين كان هناك أحمد لطفي السيد ، ومحمد زكي عبد القادر . ثم عبد الملك حمزة السفير السابق ، ووديع فرج أستاذ القانون المدني . ثم انضم إليهم في مراحل تالية كل من : أحمد ابراهيم ، أحمد عناني ، جفري غالي ، حامد طه العبد ، زهير جرانة ، سُني اللقاني ، عبد الحكيم فراج ، فاضل الخشن ، مصطفى البرادعي ، مصطفى مرعي ، محمد خطاب ، محمد مظهر سعيد ، وحيد رأفت ، محمد على الغتيت . وقد أعلنت الجماعة برنامجها الشامل في 17 أكتوبر 1944م .

-بعث الشعور الوطني الحق ودعم النهضة المصرية على الأسس الاجتماعية والاقتصادية السليمة، ووضع برنامج قومي تلتقي عنده كلمة المصلحين، ويحقق رغبات الأمة في النهوض والتقدم، ويرسم للشباب معالم الغد، ويكفل للأمة رفع مستوى حياتها الروحية والمادية.

– ترحب الجماعة بكل من تشغلهم الشئون العامة عند مختلف نواحيها، على أنها لا تنتمي إلى حزب أو هيئة سياسية، ولا يشترك في تنظيم أعمالها عضو في حزب أو هيئة سياسية.

– تُعوْل الجماعة في تحقيق أهدافها على الصحافة والاجتماعات الدورية والمحاضرات العامة والأبحاث ومختلف وسائل التوجيه والنشر.

– تسعى الجماعة إلى تكوين رأي عام مستنير يتقبل مبادئها عن اقتناع ويضطلع بنشر رسالتها وتكون له كلمته في علاج المشاكل القومية وشأنه في تقرير مصير الوطن.

وقد أضافت الجماعة إلى وسائل عملها إعداد مشروعات قوانين استنادا للدراسات التي تقوم بها، على أن يتقدم بها أعضاء الجماعة من النواب إلى مجلسي الشيوخ والنواب. وفي مجال المشكلة الزراعية كلفت الجماعة **مريت غالي** بإعداد دراسة عنها استنادا إلى دراسته السابقة حول ذات الموضوع، وبعد أن ناقشت الجماعة هذه الدراسة ووافقت عليها تم نشرها باللغة العربية في مجلة دار الفصول عام 1945م باسم **مريت غالي** وذلك تحت عنوان **الإصلاح الزراعي**، وباللغة الفرنسية في مجلة جمعية فؤاد الأول في مجلدها الثامن والثلاثين الصادر في سنة 1947م.

إبراهيم مدكور **وحيد رأفت**

بهي الدين بركات باشا محمد مصطفى البرادعي أحمد **لطفي السيد**

قامت الجمعية بعد ذلك بإعداد مشروع قانون تفصيلي لتنظيم الملكية والإيجار والعمل في الزراعة استنادا لتلك الدراسة بعد التخفيف من أهم مقترحاتها بُحجة إمكانية تمريرها في البرلمان. وتقدم **الدكتور إبراهيم مدكور** عضو مجلس الشيوخ وعضو الجماعة بمشروع القانون إلى البرلمان في 23 فبراير 1948م – وذلك بعد الرفض الرسمي لمشروع **محمد خطاب** السابق الإشارة إليه في 16 يونيو 1947م – وكان من الطبيعي لبرلمان تتكون غالبيته من كبار المُلاّك أن ترفض مثل ذلك المشروع رغم تواضع مطالبه بالمقارنة مع اتجاه الرأي العام في ذلك الوقت. وتبدأ

الدراسة **بتحديد مفهوم الإصلاح الزراعي** بكونه يمثل علاجا لمختلف النظم المتعلقة بحيازة الأراضي الزراعية بما يُمكّن كل المساهمين في إنتاجها من أن ينالوا قسطا من الرزق يسمح بحياة مقبولة، ويهدف إلى توزيع الثروة القومية توزيعا يرفع مستوى المعيشة لدى عامة الشعب، لأن الملايين من الفلاحين الذين يعيشون دون حد الكفاف لا يُمكن أن يُنتظر منهم أن يكونوا مواطنين حقيقيين يشعرون بمصريتهم ويعتزون بها. أما **الحل الأمثل للإصلاح** فيتمثل في إيجاد طبقة ثابتة من صغار ملاك الريف، يملك كل منهم مساحة من الأرض تحقق استقلاله الاقتصادي وكرامته الاجتماعية. أما **الخلل الاجتماعي** فإنه ينشأ عن تضاؤل الملكيات الصغيرة وتلاشيها تدريجيا، وثبات الملكيات الكبيرة، وزيادة أعداد الفلاحين الفقراء نتيجة زيادة السكان وندرة الأرض الزراعية، مما أدى إلى تنافسهم على فرص العمل الزراعي المتاحة، ومن ثم حرص المُلاّك الكبار على زيادة أرباحهم عن طريق إنقاص أجور العمال الزراعيين، مما أحدث خللا لا يستقيم معه نظام اجتماعي أو اقتصادي، وترتب على ذلك تدهور مستوى معيشة طبقة الفلاحين إلى حد مخيف. وبعد استعراض تجارب الإصلاح الزراعي في دول العالم **كانت الإشارة إلى التجربة الروسية باعتبارها ثورة عنيفة أكثر منها علاجا وتطورا ولا يُمكن الاستفادة من دروسها إلا فيما تُنذر به من خطر إذا أهملنا الإصلاح اللازم. وهو تحذير واضح لكبار المُلاك من اندلاع ثورة اجتماعية لا تبقي ولا تذر**. أما وسيلة تحقيق الأهداف الاجتماعية في المشكلة الزراعية فتتمثل في بعض المواد الهامة في القانون المقترح على النحو التالي:

- يتم توسيع قاعدة الملكية الصغيرة التي افترض أن حدها الأدنى فدانين عن طريق تمليك أراضي مصلحة الأملاك الأميرية على الفلاحين المعدمين.
- حماية الملكيات الصغيرة بحيث لا تقل عن هذا الحد عن طريق تعديل نظام الإرث بحيث تؤول ملكية الحيازات الصغيرة إلى أكبر الأبناء الذكور مع تعويض باقي الورثة تعويضاً مناسباً، وأيضاً منح هؤلاء الورثة أولوية في الحصول على أراضي الدولة التي يتم توزيعها.

- تنظيم صغار المُلاّك في تعاونيات للإنتاج والتسويق تقوم الدولة بدعمها حتى تتمكن من أداء دورها المنوط بها.
- الحد من الملكيات الكبيرة ومنع زيادتها عن طريق تحريم حيازة أي أرض جديدة على الحائزين لمائة فدان فأكثر، وأن ينطبق ذلك على الأوقاف والشركات. مع عدم حيازة مالك واحد لأكثر من ثلثي زمام القرية الواحدة. على أن يتم التخلص من الزيادة خلال ثلاث سنوات من تاريخ تطبيق القانون، وعلى أن تكون أولوية البيع لسكان القرية وفي قطع لا تزيد مساحتها عن عشرة أفدنه. ونظرا لأن الأرض التي تملكها الدولة لا تكفي لجميع المعدمين فإنه يجب الإسراع بمشروعات استصلاح الأراضي، ومنح تسهيلات للراغبين في الاستصلاح.
- أما بالنسبة لمشكلة إيجارات الأراضي فقد كان أول مشروع يربط بين قيمة الإيجار وقيمة الضرائب المربوطة حيث اقترح عدم زيادة إيجار الفدان الواحد عن 12 مثل الضريبة المربوطة، وعلى أن تكون مدة العقد ثلاث سنوات على الأقل حتى تحقق الاستقرار للمستأجر وفي نفس الوقت حماية أرض المالك حيث تدفع طول المدة المستأجر على تحسين هذه الأرض.
- تراجعت الجماعة عن فكرة الضرائب التصاعدية التي وردت في دراستها، وذلك عند تقديم مشروع القانون للبرلمان.

2- جماعة جبهة مصر

وهي جماعة كما ذكرنا أسسها **على ماهر باشا**•، وتضم مجموعة من المنشغلين والمهتمين بالعمل السياسي، ولكنهم غير حزبيين. أما برنامج الجماعة فكان يغطي

• – شكل **على ماهر باشا** عدة وزارات مصرية قصيرة العمر ، تضم كفاءات فنية من خارج الأحزاب . وكان رجل الأزمات حيث يلجأ إليه القصر لتشكيل الوزارات عندما تحتدم الأزمات السياسية في البلاد . أما آخر وزارة قام بتشكيلها فهي أول وزارة في عهد ثورة يوليو 1952م ، والتي استقال منها بسبب عدم موافقته على إصدار قانون الإصلاح الزراعي ، على الرغم من أنه أشار صراحة إلى أهمية إصدار ذلك القانون في الكتيب الذي صدر في 10 نوفمبر 1946م بعنوان "**جبهة مصر**". ولعل إلقاء الضوء على عناصر هذا الكتيب يُعيد السؤال مرة أخرى على المختصين بدراسة التاريخ حول الأسباب الحقيقة وراء استقالة على ماهر من رئاسة أول وزارة في العهد الجديد .

جميع جوانب الحياة تقريباً بِدءاً من الشئون الخارجية، إلى الدفاع، إلى الشئون الداخلية، إلى الشئون الاقتصادية، إلى الشئون الاجتماعية وغيرها. وجاء في البرنامج "**أننا إذا كنا لا نتحيز إلى أي مذهب اجتماعي لذاته أو نظرية اقتصادية من تلك النظريات التي تتقاسم العالم. فإننا نؤمن بأن الإصلاح الحقيقي يستمد مبادئه من حاجات الناس، وأن البيئة هي التي تقرر نوعه ووسائله. ونعلن صراحة أن اقتصادنا القومي هو في رفاهية الفلاح والعامل ورفع مستواهما الاجتماعي ليكونا ركناً من أركان النهوض في البلاد. خططنا هي زيادة الثروة القومية بإنهاض الزراعة والصناعة والتجارة، واستغلال الموارد الطبيعية بأنواعها على أساس البحوث العِلمية والنظم الفنية**". وبعد عرض عناصر البرنامج بتفصيلاته المختلفة، ينتهي بتوجيه النداء **التالي** "**هذه هي دعوة للصفوة المختارة من قادة الرأي لنتعاون وإياهم على العمل على تعبئة جميع القوى في البلاد للنهوض بالأعياد القومية المشتركة، وبث روح الإيمان بمصر، وإيثارها بالمحبة الكبرى ... ونحن إذ ننشر هذه الدعوة نرجو أن يوافينا كل مواطن بما قد يعن له من ملاحظات، تُعين على استكمال الغاية منها، حتى تخرج البلاد بميثاق قومي يكون أساس الاستقرار ... ولن يتوفر لأمة مجد خارجي إلا إذا حققت مجدها الداخلي**". أما عناصر البرنامج فتضمنت التالي:

الشئون الخارجية: تهدف الجماعة إلى العمل على تحقيق وحدة مصر والسودان، تدعيم الجامعة العربية، توثيق التعاون الحر مع منظمة الأمم المتحدة، وتأييد السلام والأمن الدولي.

وفي **شئون الدفاع:** تهدف الجماعة إلى تقرير الخدمة العسكرية الإجبارية، إنشاء جيش كامل العدة، إنشاء قوات جوية وبحرية، وإنشاء مصانع للأسلحة والذخيرة والعتاد.

وفي **الشئون الداخلية:** تهدف الجماعة إلى إعادة بناء الدولة على أسس العدل والحق والحرية، العمل على استقرار نظام الحكم وإصلاح النظام الحزبي، إقرار الحكم الذاتي للقرى والمدن والأقاليم عن طريق الانتخاب، تخطيط المنشآت القروية الزراعية

والاجتماعية والصحية والثقافية في مركز واحد، العناية بالطرق الريفية وإعادة بناء القرى في الريف بيد أهله، وكفالة استقلال القاضي فلا تتدخل الحكومة في أمر التعيين والترقية والنقل والعزل مما يساعد على استقلال القضاء.

علي ماهر باشا

أما في **الشئون الاقتصادية:** فتهدف الجماعة إلى تحقيق ديمقراطية اجتماعية واقتصادية تتحقق فيها العدالة الاجتماعية والعدالة الاقتصادية، وتعبئة موارد البلاد على أساس بحوث فنية واقتصادية، مع استثمارها على أكمل وجه حتى يمكن رفع مستوى المعيشة.

وفي **شئون الصناعة:** العمل على إقامة المصانع وتوزيعها في نواحي البلاد، حماية الصناعات الناشئة، ورفع مستوى الإنتاج وتشغيل الأيدي العاملة.

وفي **الشئون المالية والتجارية:** محاربة الاحتكار وتنظيم السوق، توجيه التجارة الخارجية وفقاً للمبادئ التجارية فقط، إعفاء الطبقات الفقيرة من الضرائب، اعتماد الضرائب التصاعدية بما يتفق ومقتضيات العدالة الاجتماعية، تمصير المرافق العامة الحيوية وجعلها تحت إشراف الدولة مباشرة، تشجيع رؤوس الأموال المصرية على

المساهمة بنصيبها الكامل في النهضة الاقتصادية، وتوطيد الاستقلال المالي على دعائم بنك مركزي وطني.

وفي **الشئون الاجتماعية**، كان هناك العديد من التفاصيل التي يُمكن أن نختار من بينها بعضاً من الأهداف على النحو التالي: بث روح التسامح الديني ومبادئ العدالة الاجتماعية، تحقيق مرحلة موحدة من التعليم من حيث ثقافتها القومية وتوجهها الوطني، تحسين حال المساكن للطبقات العامة في القرى والمدن، توفير العلاج المجاني لكل محتاج إليه، تشجيع إنشاء ملاجئ ومصحات للأطفال والمصابين بأمراض مستعصية، حماية الطفولة المشردة للقضاء على الجريمة في بيئتها، تعميم دور الكتب في المدن والريف، ترقية الأغاني القومية سامية المقاصد، والعناية بالتدريب العسكري وشئون الكشافة.

وننتقل الآن إلى بيت القصيد "**السياسة الزراعية**" حيث نتلمس فيها الاتجاه القوي نحو الإصلاح الزراعي في إطار هذه السياسة العامة. فتحت عنوان الزراعة يأتي: الاهتمام بتنمية غِلة الأرض، تنويع المحصولات على أساس المصلحة العامة، الاستعانة بكل الوسائل العِلمية والآلات الحديثة، إنشاء الصناعات الزراعية، التوسع في المساحات المزروعة بإصلاح الأراضي البور، زراعة الصحراء بالانتفاع من المياه الجوفية، والاهتمام بشئون الصرف وتعميمه في البلاد لما يترتب علية من زيادة الإنتاج. وتحت عنوان السياسة الزراعية تأتي البنود التالية:

- لن تكون لمصر سياسة زراعية سليمة، إلا إذا قامت على أساس حماية الفلاحين فالفلاحون هم الينبوع الدائم لشباب الأمة. وصحتهم وزيادة عددهم أمران أساسيان لبناء الدولة. وأن قوة مصر وسعادتها قائمة على الأرض، وستظل قائمة على الأرض، ولا سبيل للرخاء مادام الفلاح فقيراً. وهنا نعلن الحقيقة القومية الخالدة وهي: "**أن أراضي الوطن يجب أن تبقى وقفاً على المواطنين المصريين بوصف كونها موطناً لهم وسبيل لمعايشهم**". إن بلادنا فسيحة وميادين استثمار الأموال فيها واسعة متنوعة، ومصر تُرحب بمشاركة الأجانب بعلومهم وخبرتهم وأموالهم

في أعمالها التجارية والصناعية. على أنه بسبب ضيق أراضيها الزراعية وسرعة زيادة سكانها نجد أن من أهم أسباب توفير معايشهم قصر ملكية هذه الأراضي على فلاحيها حتى تنشلهم من الفقر ومن البطالة.

- وأراضي الوطن باعتبارها أساس الثروة القومية ينطوي حق امتلاكها على واجب استغلالها، مع رعاية المصالح القومية سواء أكان ذلك من ناحية وفرة الإنتاج وتركيزه، أم من ناحية حمايتها من المضاربات التجارية. والقروض الزراعية تقدمها بنوك الدولة أو بنوك تحت إشرافها عن طريق الجمعيات التعاونية بشروط سمحَة.
- وأراضي الوطن حق لأهله جميعاً، فينبغي تيسير اقتنائها لكل مُزارع مُجِد، على أن توزع توزيعاً عادلاً يقوم على تشجيع ملكية الحقول الصغيرة، والاحتفاظ بحصة مناسبة من زمام القرية للملكية الصغيرة. **ويوضع حد أقصى للملكية الكبيرة فتكون الضرائب التصاعدية بعد هذا الحد الأقصى مما يجعل استثمار المال في غير الملكية الزراعية أجدى وأنفع**. وإذا وضع حد أقصى للملكية الكبيرة فينبغي كذلك وضع حد أدنى للملكية الصغيرة حتى لا تتجزأ بحالة لا تسمح بحُسن استغلالها.
- وتقوم السياسة الزراعية العامة على وفرة الإنتاج، وتحبيب السكن في الريف، ورعاية مصالح الأهلين جميعاً **بتنظيم علاقات الملاك والمستأجرين والعمال الزراعيين على وضع يُراعى فيه تحقيق العدالة الاجتماعية** في مجتمعهم الزراعي، ويكون للدولة حق الرقابة والتحكيم.
- تكون **الجمعيات التعاونية أساساً لتحقيق وفرة الإنتاج**، وتخفيف مصاريف الزراعة، وتزويد الفلاحين بأدوات الزراعة والسماد والبذور والمواشي والدواب. **وتخفيض سعر فائدة القروض الزراعية**، وإرشاد الفلاحين إلى حُسن استغلال الأراضي بتقديم النصائح ونشر المعلومات. وعلى الدولة أن تضع لهذه الجمعيات النظم التي تُعينها على أداء رسالتها وأن تقدم لها المساعدات الكاملة.

المؤتمرات العِلمية

شهدت تلك الفترة بداية ظاهرة علمية هامة ألا وهي ظاهرة المؤتمرات العلمية في مختلف المجالات، وسوف نقتصر هنا على رصد وتحليل الموضوعات المتعلقة بمضمون هذا الفصل كما وردت في هذه المؤتمرات. ويُعد المؤتمر الاقتصادي الأول الذي نظمه نادي التجارة الملكي عام 1946م أول مؤتمر اقتصادي بالمفهوم العلمي الحديث يُعقد في مصر، كما يُعد المؤتمر الزراعي الثالث الذي نظمته جمعية خريجي المعاهد الزراعية عام 1949م أول مؤتمر علمي يهتم بقضايا الاقتصاد الزراعي بشكل كبير. أما أول مؤتمر علمي للاقتصاد الزراعي فكان ذلك المؤتمر الذي نظمته الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي عام 1952م قبل قيام ثورة يوليو. وسنحاول فيما يلي رصد وتحليل أهم اتجاهات السياسات الزراعية في هذه المؤتمرات، مع التركيز على مشاكل التفاوت في ملكية وحيازة الأراضي الزراعية، والعلاقة بين المُلاّك والمستأجرين.

1- المؤتمر الاقتصادي الأول عام 1946م

يُعَد المؤتمر الاقتصادي الأول المشمول بالرعاية الملكية السامية والمنعقد بدار الجمعية الجغرافية الملكية بالقاهرة خلال الفترة (18 – 21 إبريل 1946م) والذي نظمه **نادي التجارة الملكي** تحت الرئاسة الفخرية لحضرة صاحب الدولة **إسماعيل صدقي** باشا أول مؤتمر عِلمي يعقده الاقتصاديون المصريون بغرض مناقشة أثر الأوضاع العالمية الجديدة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وتوقيع اتفاقية بريتون وودز الخاصة بإنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي. وقد جاء في خطبة افتتاح هذا المؤتمر التي ألقاها حضرة صاحب العِزة **عبد الله فكري أباظه**

عبد الله فكري أباظة **إسماعيل صدقي باشا**

بك

"... طالما شغلتنا السياسة وتقلباتها عن وضع الخطط العملية لتدعيم اقتصادنا القومي وتوانينا عن توجيه سياستنا الإنتاجية في كنف الاستقلال... ولم نكد نتولى الزمام تدريجيا حتى فاجأتنا الحرب الأخيرة واضطررنا بحكم واجبات التحالف إلى تسيير اقتصادنا الأهلي في شتى مرافقنا الزراعية والصناعية والتجارية والمالية وفق ما أملته علينا تلك الواجبات... أما وقد عاود السلام العالم وأصبح من حق كل أمة أن توجه سياستها الإنشائية إلى ما يُحقق خير أهلها ورفاهيتهم مع المساهمة في التعاون الدولي للخير العالمي المشترك، أصبح لزاما علينا حكومة وشعبا أن نحدد أهدافنا الاقتصادية وأن نجعلها لنا دستورا دائما نتكاتف جميعا على تحقيقه... كما نعمل على الخروج عن الارتجال أو السياسات الحزبية التي كثيرا ما تخطئ الأهداف وإن أغرت بظواهر الوسائل وطلاوة الوعود وحلاوة الألفاظ. نريد أن يقترن استقلالنا السياسي الكامل باستقلال اقتصادي وطيد الأركان ثابت الدعائم... وتجري مناقشة البحوث المقدمة على الأسس الديمقراطية الحديثة، والعناية بالغالبية العظمى من سواد الشعب والطبقات الفقيرة والعاملة، ومحاربة الأعداء الثلاثة –الفقر والجهل والمرض–

وتمصير مرافقنا المالية... وحين نقول بتمصير مرافقنا فإننا نعني وجوب أن نكون أصحاب السيادة في توجيه اقتصادنا لخير بلدنا دون تعسف أو شطط أو تطرف ضار بمصالحنا قبل إضراره بغيرنا، مع ترحيبنا بكل تعاون صالح من أصدقائنا الأجانب وضيوفنا بالمال والمعدات والرجال متى جاء مالهم مُعمراً لا مُستعمراً وجهدهم متعاوناً معنا لا مسيطراً علينا".

ورغم أن جميع البحوث المقدمة إلى هذا المؤتمر تُعَد غاية في الأهمية إلا أننا سنلقي الضوء على بحث واحد فقط وهو المتعلق بموضوع هذا الكتاب. وقد أعد هذا البحث بعنوان **سياسة الاقتصاد الزراعي للأستاذ جمال العبد** بالاشتراك مع أحمد فؤاد، عبد المنعم محمود على، ومحمود إبراهيم. يبدأ البحث بتحديد أهمية الزراعة في الاقتصاد القومي، ثم يحدد المشكلة والهدف على النحو التالي: "مقام الثروة الزراعية في الاقتصاد القومي كان خليقا بأن يُخضعها لسياسة اقتصادية سليمة منذ زمن بعيد، وكان خليقا بهذه السياسة المنشودة أن تصل بنا إلى الاستقلال الزراعي الكامل في هذا البلد الزراعي العريق... ولكي نقيم سياستنا الزراعية على أسلم الأسس الاقتصادية ينبغي لنا أن ننسق بين الجهود المبذولة وان نستجمع أطراف الإصلاح الزراعي ونضمها في وحدة مترابطة، فليس خطر الزراعة بقاصر على ما تمثله الموارد الزراعية في الإيراد العام، وإنما يمتد هذا الخطر إلى كيان هذه البلاد وبنائها الاجتماعي... ونرى أنه يجب أن ترتكز السياسة الزراعية المبتغاة على الأسس الآتية: التوسع في المساحات المزروعة، رفع مستوى الإنتاج الزراعي، توجيه الاقتصاد الزراعي، حُسن توزيع الملكية، تنظيم العلاقات بين المُلاّك والمستأجرين والعمال الزراعيين.

1- التوسع في المساحات المزروعة:

فيما يختص بموضوع التوسع الأفقي جاء في الدراسة"بلغت الأرض المزروعة في مصر سنة 1942م – 5857 ألف فدان –... وإذا كان سكان البلاد يُقدرون الآن بنحو تسعة عشر مليونا من النفس فإن كثافة السكان بالنسبة للأراضي المزروعة

تكون أكثر من ثلاثة انفس لكل فدان. وهي نسبة تبعث على الإشفاق وتدعو إلى العمل الحاسم السريع. ذلك أنه إلى جانب هذا الوضع السيئ يزداد عدد السكان عاماً بعد عام، بينما تكاد تظل المساحة المزروعة ثابتة لا تمتد رقعتها إلا في أضيق الحدود وببطيء شديد... وتُقدر المساحة القابلة للزراعة بعد الاستصلاح بنحو ثلاثة ملايين من الأفدنه ، وأن وزارة الأشغال وضعت سنة 1940م مشروع السياسة المائية وعلاقتها بالتوسع الزراعي على أساس إصلاح نصف مليون من الأفدنه كمرحلة أولى، وإقامة المرافق الحيوية فيها ومساكن في القرى يتم توزيعها على الزراع وفق نظام معين... مع التأكيد على ضرورة تشجيع استخدام الآلات الحديثة في أعمال شق الترع والمصارف وفي تطهيرها وذلك بتيسير الإنتاج المحلي لكل ما يُمكن إنتاجه داخل البلاد، وبتيسير استيراد ما عدا ذلك من الآلات المستحدثة.

2- رفع مستوى الإنتاج الزراعي كماً وصنفاً:

في هذا المجال أوردت الدراسة كافة التوصيات التقليدية التي لا تزال ترد حتى اليوم. ففي مجال زيادة الكفاية الإنتاجية أوصت بالاهتمام بمحطات التجارب وتشجيع زراعة الأصناف الجديدة، وانتقاء البذور، واستخدام الأسمدة المناسبة، واختيار الآلات التي توافق في استعمالها طبيعة الأراضي المصرية وحاصلاتها، كما يجب العناية بالماشية والدواجن بأنواعها وتعميم تربيتها واختيار الصنف الصالح للإكثار. أما من ناحية الأصناف فلابد من الاهتمام بزراعة الفاكهة والخضر والزهور والنباتات العطرية اللازمة لمصانع الأدوية. بالإضافة إلى تشجيع زراعة الأشجار الخشبية من الأصناف الجيدة على جوانب الطرق والترع والمصارف.

3- توجيه الاقتصاد الزراعي:

أكدت الدراسة على ضرورة تدخل الدولة في توجيه الاقتصاد الزراعي وذكرت أن ذلك رعاية للصالح العام "أصبح من واجب الحكومة أن توجه الإنتاج الزراعي وتُخضعه لرقابتها. فتمنع زراعة المحصولات في الأراضي التي لا تجود فيها، وتُركز زراعة

بعضها في المناطق الصالحة لحفظ مستواها ومضاعفة غِلتها وقِلة نفقات إنتاجها، وتجعل الزراعة في مجملها مسايرة للأغراض الاجتماعية والقومية والاقتصادية... وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية أحرص الأمم على الاقتصاد الحر فإنها في ناحية الإنتاج الزراعي لم تجد مناص من إتباع سياسة التوجيه منذ زمن بعيد... ويتصل بهذا التوجيه حاجة الصناعات التي تنتهي إليها السياسة الصناعية، وحاجة الصناعات الزراعية... وصالح التربة والضرورات الفنية المتعلقة بالري والصرف والدورة الزراعية... وتلك كُلها أمور يتطلب البت فيها الاقتران بسياسة اقتصادية عامة شاملة ترعاها لجنة دائمة من كبار رجال الاقتصاد والزراعة والصناعة والري والكيمياء".

4- حُسن توزيع الملكية:

عندما تتعرض الدراسة لهذا الموضوع الحساس فإنها تبدأ بإقرار أن عدد من الباحثين تناولوا هذا الموضوع من الناحية الاجتماعية والعدالة والحقوق الإنسانية لدلك ستهتم الدراسة بالناحية الاقتصادية. "وليس يعنينا نحن في تعرضنا لموضوع الملكية وتوزيعها سوى الناحية الاقتصادية، وهي ناحية تؤدي دائما إلى صالح اجتماعي بل إلى صالح قومي عام. والنظرية الاقتصادية الحديثة في تقسيم الملكية تذهب إلى تقرير الوحدة الإنتاجية المُثلى التي تساعد على تحقيق الإنتاج الأمثل. وقد أدت مباحث الاقتصاد في البلاد التي سبقتنا في هذا المضمار إلى أن الوحدة الإنتاجية الزراعية المنشودة لا تكون ملكية ممعِنة في السعة ولا ممعِنة في الضيق. ذلك أن طاقة الفرد على الإنتاج الاقتصادي الصحيح _ لا على الاستغلال التجاري المجرد – تنتهي إلى حد لا تستطيع أن تتعداه، وأن سعة الأراضي المملوكة عن هذه الطاقة تؤدي بأصحاب هذه الملكيات البالغة الكبر إلى انقطاع الصلة بينهم وبين أراضيهم وتركيزها في نوع الصلة المالية المجردة، كما تؤدي إلى قلق يصيب التضامن الاجتماعي ويوسع الفروق بين الطبقات. أما الملكيات الممعِنة في الصغر فإنها تضر بالإنتاج الزراعي وتعصف بالجهد البشري على غير طائل... فإذا ما انتهت بنا

الدراسات الفاحصة إلى معرفة تلك المساحة المُثلى كانت الخطوة التالية أن نسعى بالملكيات الزراعية نحو الوحدة التي نقررها فلا نسمح بتعديلها زيادة أو نقصاً... أيضا ينبغي لنا أن نقيّم سياسة التصرف في الأراضي الزراعية بين كبار الملاك وصغار الملاك وإيجاد هيئة تعمل على تقريب الأهداف الواردة آنفاً".

5- تنظيم العلاقات بين المُلاّك والمستأجرين والعمال الزراعيين:

بعد أن تُقدر الدراسة عدد الزراع وعمال الزراعة من غير الملاك بثلثي عدد السكان في البلاد وتحدد أسباب تدهور حالتهم الاجتماعية في "ضيق المساحة المزروعة عن طاقة الأيدي العاملة ضيقا أدى إلى رفع القيم الإيجابية للأطيان بالنسبة للمستأجرين إلى حد فاحش بالقياس إلى كافة بلاد العالم كما أدى _ بالنسبة إلى الأجراء – إلى انحطاط في الأجور ينزل بقيمة الجهد البشري إلى مستوى غير مقبول. وما دامت المساحة المزروعة أضيق من طاقة الأيدي العاملة فإن لقانون العرض والطلب أن يعمل عمله هذا وأن يعود بالإرهاق المُر على هذه الغالبية البائسة. ولكن العوامل الاقتصادية المجردة – كقانون العرض والطلب – لا يصح أن يكون قولها الفصل إذا كان ذلك أمراً مرتبطاً بحياة الغالبية الكبرى وكرامتها الإنسانية. فإلى أن يُقدر لنا توسيع المساحة المزروعة يظل واجبا علينا محتوم الأداء أن نضع للعلاقة بين المُلاّك والمستأجرين ضوابط وقيودا. فبالنسبة للمستأجرين يجب أن تفرض الحكومة سلطانها في تحديد القيم الإيجابية على أساس غِلة الأرض وان تُقيمها على أساس الزراعة بالأنصبة، ولكن على وجه عادل يرعى الحاجات الأساسية لأسرة المستأجر والعمال الزراعيين. وبالنسبة للأجراء يجب أن تحدد فئات الأجور على أساس حاجة العامل إلى ضرورات العيش دون الإضرار بصوالح الإنتاج".

ومن أهم التعقيبات على تلك الدراسة كانت للدكتور **حسن جبرة** الذي اقترح إلغاء طبقة الوسطاء في الريف التي تشتغل بالتأجير من الباطن وهذه الطبقة ليس منها أي فائدة إنتاجية اقتصادية لأنها تكتفي بامتصاص الفرق بين القيمة التي

تستأجر بها وتلك التي تؤجر بها من غير أن تُقدم أي مقابل إنتاجي لذلك. وهذه الطبقة يرجع وجودها إلى أن طائفة كبار المُلاّك لا يُمكنها استغلال أراضيها بنفسها من الناحية الزراعية كما أنها لا تتمكن من تأجير أراضيها مباشرة إلى صغار المُلاّك. وكذلك تعقيب الأستاذ **عبد القادر النجار** الذي جاء فيه "لما كان عمال الزراعة يُؤثِرون حياة العدم والكفاف في قراهم على الاشتغال بغير الزراعة وذلك لعدم وجود مصانع زراعية يشتغلون بها فإن أصحاب الملاك أصبحوا أشبه بالمحتكرين لهؤلاء العمال يحددون لهم ما شاءوا من الأجور، ويفرضون عليهم ما شاءوا من الواجبات، فيعطونهم بذلك الأجر الذي لا يكفي لسد رمقهم فيزيدون شقاء على شقاء بينما يزيد إيراد هؤلاء المُلاّك. لذلك وجب أن يوضع حد أدنى لأجور عمال الزراعة يُمَكْنهم من الحصول على حاجاتهم الضرورية التي لا يُمكن لهم بالأجور الحالية الحصول عليها". وقد جاء الرد عنيفا على تلك الاقتراحات **من عبد الله فكري أباظة**، ولم ترد تلك الاقتراحات ضمن توصيات المؤتمر.

2- المؤتمر الزراعي الثالث عام 1949م

يُعَد المؤتمر الزراعي الثالث الذي عقد بالقاهرة عام 1949م، والذي نظمته **جمعية خريجي المعاهد الزراعية** المشمولة بالرعاية الملكية السامية من أهم المؤتمرات العِلمية التي ناقشت قضية الإصلاح الزراعي في مصر. وسنحاول فيما يلي إبراز أهم الآراء التي تمت مناقشتها في ذلك المؤتمر:

ففي محاضرة صاحب العزة الدكتور **احمد حسين** بك وكيل وزارة الشئون الاجتماعية تحدث بالتفصيل عن ضرورة تعديل العلاقة بين المالك والمستأجر وقال"إن متوسط إيجار الفدان عام 1948م وفقا لتقديرات لجان الضرائب بلغ 18.4 جنيها في السنة بينما بلغ 19.4 جنيها وفقا لتقديرات مصلحة الفلاح.... بينما متوسط صافي دخل الفدان يقل كثيرا عن متوسط الإيجار المقدر، وذلك فيما لو احتسب

الفلاحون أجور عملهم وعمل أولادهم وتكاليف تشغيل ماشيتهم وأدواتهم وأموالهم كالتقاوي التي يستعملونها من ناتج زراعتهم والأسمدة التي يعدونها من ماشيتهم.... ومعنى هذا أن المستأجرين ليسوا محرومين فقط من الحصول على ربح مقابل إدارتهم للأرض ومسئوليتهم عن أخطار الإنتاج بل أنهم لا يحصلون على أجرهم ومقابل استخدام ماشيتهم وأدواتهم.... ورغم ذلك فإن المستأجر مضطر لكي يعيش هو وعائلته وماشيته إلى استئجار الأرض حتى لو طولِبَ بدفع أضعاف ما يدفعه الآن، فهي وسيلته الوحيدة للعمل والعيش. فكثيرا ما يلجأ هؤلاء المستأجرون إلى الاشتغال هم وأفراد أسرهم في أيام الفراغ كعمال أجرية لدى الملاك المجاورين، أو يبيعون ما تربيه زوجاتهم من دواجن مختلفة وما تنتجه من بيض، أو بيع نتاج ماشيتهم وأغنامهم أو ما تنتجه تلك الماشية من زبد أو جبن، كل هذا للحصول على نقود تمكنهم من سداد الإيجار مع العلم بأننا ما دمنا قد احتسبنا ضمن صافي دخل الفدان الذي يدفع عنه الإيجار ثمن البرسيم والتبن الذي تنتجه الأرض وتستهلكه الماشية لا يكون للمالك حق في ثمن تلك المنتجات الثانوية التي لا تخرجها الأرض والتي يعتبر إيرادها حقا خالصا للمستأجر". **واقترح لعلاج ذلك الموقف:**

– وضع حد أعلى للإيجارات وفقا لتقديرات لجان الضرائب على أن يعاد التقدير كل خمس سنوات بدلا من كل عشر سنوات.

– أن يكتب عقد الإيجار من ثلاث صور بدلا من صورة واحدة يحتفظ بها المالك على أن تسجل تلك العقود في جهة قريبة تحتفظ بصورة نظير رسم رمزي ويحتفظ المالك بصورة والمستأجر بأخرى.

– ألا تقل مدة الإيجار عن ثلاث سنوات وهي مدة الدورة الزراعية الأكثر إتباعا، ولا يُخرِج المالك المستأجر إلا إذا أخل بتعهداته أو رغب المالك في زراعة أرضه على الذمة، مع تعويض المستأجر بقيمة ما أدخله على الأرض من تحسينات.

– يُلزم المالك بزراعة أرضه أو بتأجيرها لمن سيزرعها بنفسه فعلا، كما يلتزم المستأجر بزراعة الأرض التي يستأجرها بنفسه للقضاء على فئة الوسطاء التي تحصل على ضعف القيمة دون أن يستفيد المالك أو المستأجر.

أما **بالنسبة لتحديد الملكية** فقد تجاهل الحديث عنها وطرح بدلا منها فرض ضرائب تصاعدية على الأطيان حتى يعدل كبار الملاك عن شراء الأرض ويتوجهوا بأموالهم لدعم الصناعة والتجارة فيفتحون باب التملك أما صغار الفلاحين، كما تزيد ثروة البلاد ويتسع مجال العمل فيها.... وللمساعدة على نشر الملكيات الصغيرة يجب تحريم بيع أرض الحكومة إلا لصغار الزراع وبشروط هينة، كذلك أراضي الأوقاف المخصصة للأغراض الخيرية، ووضع نظام لحث الشركات الزراعية على بيع أراضيها لصغار الفلاحين، وذلك بجانب إعطاء الحكومة حق الأولوية في شراء ما يُعرض للبيع الجبري أو الاختياري لتوزيعه أيضا على صغار الزراع.... كما يجب تبني الوسائل التي تمنع الملكيات الصغيرة من التفتت، وجمع المفتت منها، وذلك حتى لا تقل المساحات المنزرعة عن الوحدات الاقتصادية.

وبالنسبة لأجور عمال الزراعة طالب بوضع حد أدنى لأجور العمال، وذكر أن الحد الأدنى الذي يوفر أقل حاجيات الحياة بناء على دراسة مصلحة الفلاح هو 13 قرشا في اليوم، ومع ذلك فهو يقترح أن يُحدد الأجر بعشرة قروش على الأقل.... فإذا علمنا الأدنى العامل الزراعي يعمل 180 يوم في السنة يكون دخله اليومي خمسة قروش فقط.

وبالنسبة لتدخل الدولة قال "إن قدسية نتائج قانون العرض والطلب لم تعد قائمة في العالم فأصبحت الدولة تعتبر نفسها مسئولة عن تحقيق الصالح العام في ميادين النشاط الإنشائي فتفضل دائما مصلحة المجموع على مصلحة الفرد. وتتبع أغلب الدول الحديثة سياسة التدخل أو تسيير الاقتصاد فمثلا لدينا في مصر تحدد الحكومة أرباح المستوردين وأسعار بيع السلع ولا تترك مثل ذلك للسوق الحرة التي تسير وفقا لقواعد العرض والطلب. بل في الزراعة نفسها تدخلت الحكومة فحددت أثمان المحاصيل والأسمدة والتقاوي والآلات والمساحات التي تزرع بالمحاصيل المختلفة ولم يبق إلا تنظيم إيجار الأرض وأجور العمال وهما العاملان الأساسيان في الإنتاج الزراعي.

وفي محاضرة الدكتور **أحمد مدحت** مدير عام مصلحة الفلاح والتعاون بوزارة الشئون الاجتماعية **طالب بتعديل توزيع الملكية وتنظيم حيازة الأرض**، وقال "يكون ذلك بوضع حد أقصى، وحد أدنى للتملك في المستقبل، حتى لا تتفتت الملكية وتصبح بلا قيمة اقتصادية، وبذلك تتكون طبقة من متوسطي الملاك. ومن جهة أخرى ينصرف أصحاب رؤوس الأموال إلى استثمارها في الصناعة أو في التجارة.... كما يجب اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان استقرار المستأجر في الأرض التي يستأجرها، كأن يكون العقد مثلا لمدة ثلاث سنوات، مع وجوب تسجيل العقد بلا نفقة، ومع مراعاة النص في العقد على ضرورة تعويض المستأجر عما يكون قد أقامه على الأرض من منشآت في حالة تركها مع إعطائه حق الشفعة في حالة بيعها، يضاف إلى ذلك تحديد قيم الإيجارات والأجور تبعا للرقم القياسي العام لأثمان المحاصيل". وفي تبريره لمطالبته بوضع **حد أدنى لأجور العمال الزراعيين** قال "العمال الزراعيين هم في الواقع الطبقة المستهلكة للمنتجات الصناعية، لذلك كان من الواجب عدم الضغط على هذه الطبقة من المستهلكين حتى يتمكنوا من شراء لوازمهم. وكل ارتفاع في أجورهم هو في صالح الصناعة وعمالها، لأنه كلما زادت قوتهم المالية على الشراء والاستهلاك كلما زاد الإقبال على شراء المنتجات الصناعية، لذلك كان من واجب الحكومة الأول أن تعنى بمسألة تحديد الحد الأدنى للأجور مع ضمان تناسق الأجور بين عمال الصناعة والعمال الزراعيين".

وفي تعقيب على المحاضرة قال الأستاذ **سيد مرعي** عضو مجلس النواب "إن المُحاضر أحاط بجميع نواحي الموضوع، وأني أعتقد انه لا يمكن رفع مستوى معيشة الفلاح إلا بتحديد الملكية الزراعية، فإنه عندما تتكدس الأموال لدى كبار الزراع نتيجة لهذا التحديد سيضطرون إلى فتح المصانع أو المساهمة فيها، وبذلك يتحول الفلاح صانعا ولا يبقى من الفلاحين إلا عدد يسير يمكن معه أن يزداد أجره فترتفع معيشته.... وانه أمام الأمر الواقع، وهو ازدياد السكان وبقاء الأرض الزراعية محدودة حتى لو أصلحنا الأراضي غير المستصلحة كلها وأصبحت صالحة للزراعة

فإن ذلك لا يُجدي نفعا أيضا لأن المدة التي تستصلح فيها هذه الأراضي تكون الزيادة في السكان قد صارت أكثر من نسبة هذه الزيادة في الأراضي، لهذا يجب أن نفكر في زيادة غِلة الفدان لسد النقص الناتج من زيادة السكان".

في مقال لسعادة **حسين عنان** باشا رئيس جمعية خريجي المعاهد الزراعية والمنشور في الجريدة المسائية بالعدد الصادر في 23 مارس 1949م، وردا على رأي الجريدة بضرورة الاهتمام بالزروع ذات العائد النقدي المرتفع كما هو حال الألبان في هولندا وتربية الأرانب في فرنسا قال "شأن هولندا غير شأن مصر، فإننا لن نعدل عن زراعة القطن، وقد بلغنا في ذلك شأوا لم يبلغه بلد آخر، وقد عمل الزراعيين على التقدم برتبته وغلته كما نهضت الناحية الصناعية بتحويله إلى منسوجات، كذلك عمل الزراعيين على رفع الحاصلات الحقلية فأصبحت مرتبتنا في متوسط غلة الفدان الأولى في القطن، والثانية في الأرز، والثالثة في الذرة، والرابعة في القمح بين بلاد العالم أجمع. وبذلك أمكن سد الزيادة في استهلاك الشعب الناشئة عن زيادة تعداده رغم عدم اتساع رقعة الأرض التي تزرع، وذلك رغم ضن الحكومة على ميزانية الأبحاث الفنية والقائمين بها. أما الزراعة المركزة التي أشار إليها الكاتب فمجالها محدود ولا يمكن أن تطغى على الزروع الرئيسية من غذائية وكسائية".

وفي محاضرة الأستاذ **أحمد الدمرداش التوني** مدير القسم الاجتماعي بمصلحة التعاون ألقيت يوم 22 مارس 1949م طالب الحكومة بتوزيع أراضيها التي تزيد مساحتها في ذلك الوقت عن 200 ألف فدان على جمعيات تعاونية لزراعتها على نظام الزراعة الجماعية. وعقب صاحب العزة الدكتور **إبراهيم رشاد** بك فقال إن المزارع الجماعية هي مزارع تعاونية قبل أن تكون جماعية، إلا انه يصعب تنفيذها في مصر لكثرة الملكيات الصغيرة. أما بالنسبة للأراضي التي تملكها الحكومة فقال إن هناك مشروعا بوزارة الشئون الاجتماعية يُعرف باسم **القرية السعيدة** ويتضمن اقتراح الأستاذ **التوني** وعلى أن تكون مساحة كل تعاونية حوالي ثلاثة آلاف فدان.

وفي محاضرة صاحب العزة **محمد خطاب** بك وكيل جمعية خريجي المعاهد الزراعية وعضو مجلس الشيوخ سابقا عرض آراء المطالبين بإصلاح ملكية الأرض الزراعية فقال "ولم تستمع الحكومات المتعاقبة لما قاله سعادة **على باشا الشمسي** ولا غيره فلم نفكر في العمل على جعل تنظيم الملكية الزراعية أكثر عدالة، ولذلك تقدمت بمشروع تحديد الملكية الزراعية إلى مجلس الشيوخ، على أني لم أذهب فيه إلى مدى غير الذي يمكن تحقيقه دون إرهاق لأحد أو الاعتداء على ملكية أحد، فتلمست وضعا ليس هينا لا يسمح بأخذ سهم أو قيراط من مالك على الإطلاق، ولا يسمح باقتطاع أرض من وارث مهما كانت مساحة الحصة التي ستؤول إليه بالميراث. وقد راعيت في هذا المشروع وجهات نظر عديدة كلها تجتمع فيه ولا تصلح إلا به، ولكن مجلس الشيوخ رفضه مع الأسف الشديد. وهو يتلخص في أنه لا يجوز لأحد أن يمتلك في المستقبل أكثر من 100 فدان، ولا يجوز بأي حال أن تنتقل إلى ملكية أحد من الملاك الذين يملكون هذا المقدار أرض زراعية غير التي يملكها، وكل عقد يخالف هذا النص يُعَد باطلا ولا يقبل تسجيله.... ومن مزايا هذا المشروع أنه يوقف زيادة الملكيات الكبيرة، ويؤدي إلى انتشار الملكيات الصغيرة تدريجيا.... كما يحول المال الذي يدخل سنويا لخزانة كبار الملاك إلى الناحية الصناعية فتزدهر الصناعة وتكثر النقود بين أيدي العمال فيستعملونها في شراء السلع التي تنتجها المصانع المصرية.... ومن مزاياه أنه ينهض بالتعاون في مصر نهضة جبارة لأنه لا سبيل إلى نجاح التعاون في الأرياف الآن في مجتمع يتكون من كبار الملاك وممن لا يملكون إلا ملكية اسمية أو لا يملكون شيئا.... أما المشروع الآخر الذي تقدمت به أيضا إلى مجلس الشيوخ في أول عام 1946م فهو المشروع الخاص ببيع أرض الحكومة المستصلحة وما يستصلح منها في المستقبل لصغار المزارعين دون كبارهم".

وفي التعقيب على المحاضرة دافع صاحب العزة **عبد العزيز عبد اللّه سالم** بك عن عمليات بيع وشراء الأراضي التي يقوم بها كبار الملاك. كما اعترض الأستاذ **أحمد بليغ** على قانون تحديد الملكية واقترح بدلا منه فرض ضرائب تصاعدية على كبار

الملاك. كذلك كان رأي الأستاذ **محمد حمزة**. بينما دافع الأستاذ **حسن عزت** عن مشروع محمد خطاب.

وقد انتهى المؤتمر بمجموعة من القرارات الهامة الخاصة بالسياسة الزراعية والتي تعد أساسا للسياسات التي وضعت بعد ذلك. ولكنا سنقتصر هنا على القرارات الخاصة بالإصلاح الزراعي والعلاقة بين المالك والمستأجر :

– القرار رقم (9) الذي يوصي بوضع تشريع يكفل أن يكون الإيجار بعقود مكتوبة، وان يكون من حق المستأجر استمراره بالأرض المؤجرة إليه لمدة الدورة الزراعية المتبعة بالأرض، وألا يحل محله مستأجر جديد إلا إذا قصر في واجباته. مع منحه تعويضات مقابل التحسينات التي يتركها لخلفه ولم يكن قد حصل على جزائه الكامل منها.

- القرار رقم (11) ويوصي بوضع سياسة ثابتة لما يستصلح سنويا للتوزيع كإقطاعيات من أرض الحكومة، وأن يكون ذلك التوزيع مستندا إلى أسس تعاونية، وأن يتم قبل التوزيع استصلاح الأرض ومدها بما يلزم من الترع والمصارف والمباني، وإنشاء قرى نموذجية في الإقطاعيات تحتوى على جميع المرافق الصحية والاجتماعية والتعليمية لتسهيل وسائل نجاح المنتفعين بالإقطاعيات.
- القرار رقم (13) ويوصي بسن تشريع يضع حداً أعلى للملكيات الزراعية، وبسن تشريع آخر يمنع تفتت الملكيات الصغيرة التي لا تتجاوز مساحتها ثلاثة أفدنه، ويُنظِم طريقة الاحتفاظ بملكيتها كاملة لمن يرسو عليه المزاد من الورثة.
- القرار رقم (17) ويوصي باستصدار تشريع نقابة المهن الزراعية وذلك لرعاية مصالحهم المادية والأدبية وتنظيم جهودهم وتوجيهها للمصلحة العامة. وسن تشريع ينظم استصلاح أراضي الحكومة، وتوزيعها إقطاعيات على الزراعيين وصغار الزراع. كما يوصي بوضع كادر عام للزراعيين على أساس كادر

هيئات التدريس بالجامعة. ويوصي أيضاً بقصر الوظائف الزراعية على الزراعيين في جميع الوزارات والمصالح الحكومية والأهلية.

3- مؤتمر الاقتصاد الزراعي الأول عام 1952م

محمد منير الزلاقي

عُقِد مؤتمر الاقتصاد الزراعي الأول الذي نظمته **الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي** بدار الجمعية الملكية للاقتصاد السياسي والتشريع والإحصاء بالقاهرة، وذلك خلال الفترة من 24 – 28 مارس 1952م، برئاسة الدكتور **محمد السعيد محمد** رئيس الجمعية وأستاذ الاقتصاد الزراعي بكلية الزراعة بجامعة فؤاد الأول. وترجع أهمية هذا المؤتمر أنه عُقِد قبل ثورة يوليو 1952م بأربعة أشهر، وقبل صدور قوانين

الإصلاح الزراعي بستة أشهر. وقد ناقش هذا المؤتمر عشرة بحوث في مجالات: الاقتصاد الزراعي، المجتمع الريفي، الإرشاد الزراعي، والتعاون الزراعي. والملاحظة الأولى على بحوث هذا المؤتمر فيما يتعلق بموضوعات الإصلاح الزراعي وتحسين الريف أنها جاءت معبرة عن أكثر الاتجاهات محافظة، فلا نكاد نلحظ إشارة إلى موضوع تحديد الملكيات إلا بطريق غير مباشر. وكان الاهتمام الأكبر مُنصَب على الحركة التعاونية ومشروعات الدكتور إبراهيم رشاد في هذا الموضوع، وذلك على العكس مما حدث في مؤتمر جمعية خريجي المعاهد الزراعية السابق الإشارة إليه. وسنحاول فيما يلي التقاط أهم الآراء التي وردت حول هذا الموضوع في البحوث المقدمة للمؤتمر.

في الورقة المقدمة من **الدكتور محمود أحمد الشافعي** بمصلحة الاقتصاد الزراعي والتشريع بوزارة الزراعة عن **تثمير رؤوس الأموال بمصر**، كان التركيز على ضرورة تشجيع الادخار وزيادة الاستثمارات في مجالات الإنتاج، وبصفة خاصة في استصلاح الأراضي والموارد المائية. مع اقتراح بتطبيق نظام الضرائب التصاعدية، وقال ".... أنه بينما كانت القيمة الايجارية التي حصل عليها مُلاّك العقارات عام 1939م تُقدر بنحو 34 مليون جنيه كانت إيرادات الحكومة من الضرائب العقارية 5.88 مليون جنيه. وعندما ارتفعت عام 1945م إلى 92 مليون جنيه انخفضت الضرائب العقارية المُحصلة إلى 5.66 مليون جنيه بدلا من أن تزيد. وعندما ارتفعت مرة أخرى عام 1949م لتصل إلى 94 مليون جنيه واصلت إيرادات الحكومة من الضرائب العقارية انخفاضها وبلغت 5.02 مليون جنيه. وهو وضع غريب حيث تنخفض الضرائب مع زيادة الدخول".

وتأتي الورقة المقدمة من **الدكتور ابراهيم رشاد** وكيل وزارة الشئون الاجتماعية سابقا **مشروع المزارع التعاونية** لتقدم شرحا تفصيليا لمشروع جديد للمزارع التعاونية بصفتها الدواء الناجع لصغار المزارعين. أما الورقة الأكبر حجما –63

صفحة – في هذا المؤتمر فكانت تلك المقدمة من **الدكتور محمد منير الزلاقي** أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد الزراعي بكلية الزراعة بجامعة فاروق الأول بالاسكندرية بالاشتراك مع **الدكتور زكي محمود شبانة** بذات القسم والكلية بعنوان **الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتعديل وتبديل المنوال الراهن للحيازة الزراعية في مصر.** ونظرا لأن هذه الورقة تكاد تكون الأكثر أهمية في ذلك المؤتمر سنحاول أن نلقي مزيدا من الضوء عليها. الملحوظة العامة على هذه الورقة أنها كُتِبت بحرص شديد للغاية وتدقيق بالغ للمصطلحات المستخدمة، ورغم ذلك فإنها الورقة الوحيدة التي أشارت إلى أن الآراء الواردة بها تحمل رأي الباحثان ولا تعبر عن وجهة نظر الكلية أو الجامعة التي يعملان بها، وتلك إشارة تحمل كثير من المعاني حول مناخ هذا المؤتمر. تبدأ الورقة بشرح مظاهر التخلف الاقتصادي والاجتماعي في مصر، ثم تحليل للبنيان الاقتصادي الزراعي بما فيه نظام حيازة الأراضي الذي وصفته وصفاً رقيقا بأنه مختل. ثم انتقلت لعرض آراء **على الشمسي، ومحمد خطاب، ومريت غالي، وابراهيم شكري** حول تحديد ملكية الأراضي الزراعية دون ما تعليق عليها بالتأييد أو بالرفض. ولكن عند الانتقال لرأي **إبراهيم رشاد** وهو المعارض لنظام تحديد الملكيات الكبيرة، والذي كان يقدم مشروع التعاونيات لصغار المزارعين كبديل أكثر أمنا انحازت الورقة تماما لرأي **إبراهيم رشاد** وأفاضت في تحليل فوائده مما يحمل رأيا ضمنيا برفض أو على الأقل عدم تأييد الباحثان لفكرة تحديد الملكيات الكبيرة •. وجاء

• – في حوار شخصي بين الدكتور منير الزلاقي والمؤلف عام 1988م ،قال لي أن البوليس الحربي حضر إليه في أغسطس من عام 1952م وقام بإصحابه هو والدكتور زكي شبانة إلى فندق مينا هاوس بالقاهرة حيث وجدا هناك الدكتور محي الدين نصرت ، ثم حضر إليهم مندوب من مجلس قيادة الثورة يحمل تكليفا لهم بإعداد دراسة اقتصادية اجتماعية يتم فيها اقتراح الحد الأقصى للملكية الزراعية الملائم للمجتمع المصري تمهيدا لإصدار قانون الإصلاح الزراعي . وقد فرضت عليهم الإقامة الجبرية في الفندق لمدة خمسة أيام كان المندوب خلالها يوافيهم بالبيانات الإحصائية التي كانوا في حاجة إليها ، وقد انتهت الدراسة باقتراح أن يكون الحد الأقصى للملكية 400 فدان وقد أطلعني الدكتور منير على نسخة من هذه الدراسة مكتوبة بالآلة الكاتبة على ورق (الأرز الخفيف) . وبهذه المناسبة فإنني أناشد الزملاء في قسم الاقتصاد الزراعي بجامعة الإسكندرية بحصر وتصنيف مؤلفات ودراسات العالم الجليل محمد منير الزلاقي ، لما لها من أهمية كبيرة في تطور علم الاقتصاد الزراعي في مصر ، وكذلك في تطور السياسات الزراعية حيث كان يقدم العديد من الدراسات التي تطلبها منه رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء في ذلك الوقت . كما كان سيادته عضوا بأول مجلس تم تشكيله لإدارة مشروع مديرية التحرير ، وهو المشروع الرائد لاستصلاح الأراضي الصحراوية .

بالورقة "... وفي عام 1946م بعد أن أخذ بعض المفكرين من المهتمين بالمسائل الاقتصادية ينادون بتحديد الملكية الزراعية كعلاج لبعض المشاكل الاقتصادية الزراعية وبعد أن سار الرأي العام في طريق الانضواء تحت لواء هذا اللون من التفكير متأثرا بحق جمهرة السكان الزراعيين في نصيب من الثروة الزراعية القومية عاد الدكتور رشاد باشا مرة أخرى وقد خشي ما يحتمل أن يكون لإقرار مبدأ تحديد الملكية من مساس بالسعة الاقتصادية للمزارع المصرية إلى الظهور على مسرح السياسة الزراعية متيحا بذلك للسكان الزراعيين فرصة الاستفادة بالتعاليم التعاونية في تحقيق العدالة في توزيع حقوق الملكية دون المساس بالقوة الإنتاجية القومية.... إن نظام المزارع التعاونية يساير النظم الاشتراكية بصفة عامة والنظم الاشتراكية الدينية والإسلامية بصفة خاصة، وفوق ذلك فهو لا يتعارض مع النظم الاشتراكية للحكومات المصرية الشعبية.... إن الاشتراكية التعاونية تخالف في مبناها ومعناها الشيوعية وتناهض الفاشية والنازية والاستبدادية.... أما من الناحية الروحية فإن الاشتراكية التعاونية تُساير تماما الاشتراكية الإسلامية من هذه الوجهة....".

وقدم **محمد عبد الوهاب عزت** مراقب مصلحة الأملاك الأميرية في ورقته بعنوان **حيازة واستغلال الأراضي الزراعية في مصر** تقدير للعلاقة بين أجر العامل وثمن الأراضي ".... يجب أن نضع في أعيننا أن حصر الملكية في أيدي عدد قليل خطر عظيم، كما أن تفتيت الملكية إلى مساحات متناهية في الصغر ضرر أكبر.... ولو تناول رجال الاقتصاد والاجتماع في مصر هذا الموضوع بالبحث والتمحيص لأمكنهم الوصول إلى حل أسلم مما ستصل إليه حال تفتيت الملكية في المستقبل مع عدم التعارض فيما نصت عليه شريعة البلاد.... ولقد قام الدكتور **حسن داود** بدراسة مقارنة للعامل الزراعي المصري والعامل الزراعي في بعض الولايات الأمريكية فتبين له منها أن أجر العامل الزراعي في سنة 1945م بلغ في ولاية واشنطن مثلا 7.7 في حين أن ثمن الفدان الواحد 53.84 دولار، أي أن أجر العامل في 7 أيام يساوي ثمن فدان زراعي واحد في هذه الولاية. أما في مصر فقد قامت مصلحة الفلاح بعمل

أبحاث عن متوسط أجر العامل الزراعي في نفس السنة أي 1945 تبين منها أن متوسط أجر العامل تسعة قروش بينما يبلغ ثمن الفدان الواحد 300 جنيه مصري أي ما يوازي أجر العامل في 3333 يوما أو عشر سنوات، فإذا علمنا أن العامل الزراعي المصري لا يشتغل أكثر من 180 يوم في السنة فإن ثمن الفدان في هذه الحالة يوازي أجر مدة عشرين عام.... وتقوم حاليا المصلحة بتأجير الأراضي لصغار المزارعين على أن يتملكوها بعد عشر سنوات بالتقسيط بعد أن يُثبت المنتفع بأنه جدير بتسجيل تلك المساحة باسمه.... وهناك العديد من المشروعات التي لم يتسع الوقت لذكرها كوضع تشريع لتحديد الملكية الزراعية ولتنظيم العلاقة بين بين المالك والمستأجر ولتحديد أجور العمال الزراعيين".

وقدم الأستاذ **عبد اللطيف عامر** مدير مصلحة التعاون ورقة بعنوان **الجمعيات التعاونية لاستئجار الأراضي** شرح فيها فكرة إنشاء جمعيات تعاونية لاستئجار الأراضي من المُلاّك بمساحات كبيرة، ثم تقسيمها وتأجيرها لصغار المزارعين من الأعضاء. وهي نوع من الجمعيات التعاونية المتخصصة، وذلك بغرض القضاء على الوسطاء في عملية التأجير. ويقول ".... مصر بلد المستأجرين.... تقدر مساحة الأراضي التي يزرعها المستأجرون بنحو 77 % من مجموع الأراضي الزراعية في مصر.... ولا يعنينا مطلقا في هذا المجال أن نبحث في توزيع الملكية الزراعية في مصر، ومدى التفاوت الكبير بين المساحات المملوكة من الأراضي الزراعية لكبار الزراع وصغارهم فهذا موضوع نتركه لغيرنا من الباحثين.... والهدف من الجمعية أن نجعل صغار المستأجرين المحترفين للزراعة أقوى على التعامل مع المُلاّك بل وأن نجعل هؤلاء المُلاّك أكثر اطمئنانا عند التعامل مع هؤلاء المستأجرين.... إلا أننا عندما نفكر في إيجاد هذه الهيئات التي تجمع هؤلاء الضعاف يجب أن نتفادى الوقوع في خلق هيئات تكون سببا في قيام النزاع أو إثارة العداوة والبغضاء بين المُلاّك والمستأجرين.... ومن هنا اخترنا لتلك الهيئات التي تتكون من صغار المستأجرين نظام التعاون. لأنه نظام اقتصادي لا يقوم على

فكرة النضال بين العمال وأصحاب الأعمال كما هو الحال في النقابات العمالية.... إن ما ندعو إليه إنما هو دعوة إلى السلام والاطمئنان، السلام الذي يعُم مُلاّك الأراضي ويحفظ لهم ملكياتهم، والاطمئنان الذي يسود نفوس صغار الزراع ويكفل لهم العيش الصالح في مجتمع متماسك الحلقات".

أما **الدكتور توفيق أحمد** مدير قسم الصلات الزراعية الأجنبية بوزارة الزراعة فقدم ورقة بعنوان **وظيفة الغرف الزراعية في مصر ومشروع الإصلاح الزراعي القروي** شرح فيه مشروع قانون لإنشاء الغرف الزراعية في مصر الذي تقدم به **حسين عنان باشا** عندما كان سكرتيرا عاما لوزارة الزراعة عام 1939م، وتشكلت لجنة لوضع مشروع هذا القانون عقدت عدة اجتماعات خلال الفترة من 15 إبريل 1939م إلى 8 مارس 1940م حيث ظهر المشروع في 28 مادة إلا أنه لم يصدر حتى الآن. وجاء بالورقة ".... الغرف الزراعية المصرية هيئات تنشأ للعناية بالمصالح الزراعية وحمايتها وتشجيعها، وتُعتبر من الهيئات العامة الاستشارية أمام السلطات الحكومية فيما يتعلق بالشئون الزراعية والاقتصادية. ويكون إنشاؤها بقرار من وزير الزراعة، وتكون لها الشخصية الاعتبارية.... ويشكل مجلس الغرف بالانتخاب.... ومن شروط عضوية الغرف أن يكون الشخص من المشتغلين بالزراعة، ويُعتبر مشتغلا بالزراعة كل مالك لأكثر من خمسة أفدنة أو مستأجر لأكثر من 25 فدانا، أو مديري الدوائر الزراعية والشركات الزراعية وخريجي المعاهد العلمية الزراعية أو البيطرية". وبدلا من إصدار هذا القانون قامت الحكومة بإصدار قانون الإصلاح الزراعي القروي عام 1946م، وهو يشمل الوحدات الزراعية بهدف الإرشاد الزراعي. ويتلخص في تقسيم القطر المصري إلى مجموعات زراعية كل منها 15 ألف فدان وقوامها ثلاث منشآت هي:

1- **وحدة زراعية** يشرف عليها مهندس زراعي مقيم في مقر المجموعة التي تشمل حقلا نموذجيا يُزرع بالحاصلات التي تجود بالمنطقة، وبجانبه مشتل صغير، وحظيرة للطلائق الممتازة.

2- **وحدة بيطرية** تهتم برعاية صحة الحيوان.

3- **مجلس زراعي قروي** يشرف على هاتين الوحدتين، ويتولى توجيه وتنظيم الإنتاج الزراعي في المنطقة ويُشكل من الموظفين المختصين ومعهم ضعف عددهم من الأهالي والزراع البارزين. ولكن ظل المشروع متعثر التنفيذ حيث بلغ ما تم إنشاؤه حوالي أربعين وحدة زراعية في مختلف المديريات.

أما **توصيات المؤتمر** فقد تطرقت لموضوع الإصلاح الزراعي في توصيتين هما: **التوصية الرابعة**، التي جاء بها ".... ضرورة الاهتمام بتجربة إنشاء المزارع التعاونية كوسيلة من وسائل الانتفاع بالمزايا الاقتصادية للإنتاج الواسع وبالمزايا الاجتماعية لتحقيق العدالة في توزيع الدخل الزراعي القومي وذلك نظرا لما للمزارع العصرية الواسعة من مزايا اقتصادية عظيمة في تنمية الإنتاج الزراعي وللحيلولة دون هدم جهاز الإنتاج في الوحدات المزرعية الكبيرة في حالة تقرير حد أعلى للملكيات الزراعية".

والتوصية الثامنة عشر، التي جاء بها".... ضرورة وضع تشريع يحدد العلاقة بين مُلاّك الأراضي الزراعية ومستأجريها ويحرّم تأجير الأراضي لغير من يزرعونها فعلاً".

توصيات الهيئات الدولية

شهدت هذه الفترة اهتمام الهيئات الدولية بالمشكلة الزراعية المُتمثلة في اختلال هياكل ملكية الأراضي الزراعية، وارتفاع إيجار الأراضي الزراعية. ونورد فيما يلي أهم التوصيات التي صدرت عن هذه الهيئات.

1 - أوصى **مؤتمر التغذية والزراعة** المنعقد في مدينة **هوت سبرنجز** بالولايات المتحدة عام 1943م بأنه "يجب على كل أمة أن تقوم بحصر واف للطرق الحالية المتبعة في استئجار الأرض الزراعية داخل حدودها.... للنهوض بمستوى الإنتاج أو الكفاية الزراعية وتزيد من رخاء فلاحيها، وتوجيه عناية خاصة لمركز العامل الزراعي بالقياس إلى مركز العامل في المهن الأخرى".

2 – أوصى المؤتمر الإقليمي الذي عقدته **هيئة العمل الدولية باستامبول** لدول الشرق الأدنى والأوسط عام 1947م بأنه "يجب اتخاذ الإجراءات الكفيلة بضمان استقرار نظم الإيجار لتحديد القيمة الإيجابية للأراضي الزراعية ونصيب المالك من الناتج النهائي، ووضع حد أدنى للإيجار نقدا أو عينا، وإدخال نظام العقود المكتوبة، والتعويض عند انتهاء الإجارة عما يكون قد أتمه المستأجر من تحسينات وما أقامه من منشآت على الأرض، وضرورة منح التسهيلات لتمكين المستأجرين من الحصول على ملكية الأرض، وأن يكون الغرض من استصلاح الأراضي تمكين المزارعين المعدمين أو الذين لا يملكون قدرا كافيا من الأرض لأن يصبحوا ملاكا.... ويجب العمل على تحقيق نصيب عادل من عائد الأرض للعامل الذي يقوم بفلاحتها فعلا نظير عمله وتحقيقا للعدالة الاجتماعية".

3 – أوصى المؤتمر الإقليمي الذي عقدته **هيئة الأغذية والزراعة** لدول الشرق الأدنى **بالقاهرة** عام 1948م بأنه "يجب على الدول التعجيل بالنهوض بإصلاح زراعي شامل يهدف إلى ضمان الاستقرار في حيازة الأرض وكفالة العمل للفلاحين والقضاء على البطالة بينهم".

الأحزاب السياسية

أ8بدراسة برامج **الأحزاب الرئيسية** في مصر خلال النصف الأول من القرن العشرين نجد أنها خالية تقريباً من الإشارة لمشكلة تباين حجم الملكيات الزراعية، فنجد أن **الحزب الوطني** بزعامة **مصطفى كامل** كان تركيزه الأساسي على الاستقلال في إطار الدولة العثمانية والعمل على استنهاض الدول الأوربية لمساندة مصر في مواجه بريطانيا، ولم يكتسب **مصطفى كامل** تأثيراً قوياً على الفلاحين في القرى لأن نشاط الحزب الوطني تركز أساساً في المدن، وكان اهتمام الحزب بالعمال أكثر من اهتمامه بالفلاحين، وفي عام 1909م في عهد زعامة **محمد فريد** له قام بإنشاء ثالث نقابة للعمال في مصر باسم نقابة عمال الصنائع اليدوية حيث سبقتها في عام 1908م نقابة عمال الدخان ونقابة عمال الترام ومن ثم فقد برنامج الحزب من أي إشارة

للمشكلة الزراعية. أما **حزب الأمة** الذي تكون عام 1907م ليضم أنصار الشيخ **محمد عبده** وبدعامة أساسية من **أحمد لطفي السيد** فقد نبذ سياسة التعاون مع الدول الأوربية في مواجهة بريطانيا ونادى بالاعتماد على جهود الوطنيين من أبناء البلاد، وأن يكون الاستقلال تاماً عن كل من بريطانيا وتركيا على العكس من اتجاه الحزب الوطني، وهنا أيضاً نرى أن المشكلة الزراعية كانت بعيدة عن فكر الحزب. كانت قضية المفاوضات حول الاستقلال هي القضية الأولى طوال الفترة التالية وتبلورت في ثورة 1919م وظهور حزب الوفد، حتى أن الانقسام الأول في **حزب الوفد** في إبريل 1921م كان بسبب المفاوضات. وخرج المنشقون ليقوموا بتأليف **حزب الأحرار الدستوريين** في أكتوبر 1922م برئاسة **عدلي يكن**. وفي نوفمبر 1930م قام **إسماعيل صدقي** بتأليف حزب جديد أطلق عليه **حزب الشعب**، وبقيام حزب الوفد بالتوقيع على معاهدة 1936م خرج **محمود النقراشي وأحمد ماهر** من حزب الوفد وشكلا **حزب السعديين**.

هذه الأحزاب جميعاً وهي الأحزاب الرئيسية في مصر في ذلك الوقت لم تهتم بمشكلة الأرض الزراعية، وإن اعتمد بعض الدارسين على تحليل تصريحات زعماء هذه الأحزاب كمؤشر لاتجاهات الأحزاب نحو هذه المشكلة، ولكن النظرة الموضوعية لتلك التصريحات تؤكد أنها كانت تصريحات مناسبات ولا تُشكّل اتجاهات عامة. **فحزب الوفد** بصفته أكبر أحزاب تلك الفترة كان يُعارض تفتيت الملكيات الكبيرة، إلا أنه في عام 1944م صدر أول اعتراف من الحزب بأن جوهر المسألة الزراعية في مصر هو نظام توزيع الملكيات الزراعية، وذلك عندما قال **مصطفى النحاس** رئيس الحكومة حين ذاك في بيانه الذي ألقاه بمجلس النواب عن وباء الملاريا"**إن العيب الكبير المؤدى إلى فقر أغلبية السكان هو في نظرنا كثرة الملكيات الكبيرة**"، ولكن لم تؤخذ خطوات جدية لإصلاح الوضع، كما أن موقف الحزب إزاء مشروع **محمد خطاب** أكد أن هذه التصريحات كانت موجهة للناخبين فقط حيث تواطأ سكرتير الحزب مع رئيس مجلس الشيوخ لوأد مشروع **محمد خطاب**، إلا أن الحزب أكد على

أهمية نتائج فرض الضرائب التصاعدية. ورغم أن الحزب كان قد أعد مشروعاً في عام 1935م يقضي باستصلاح 550 ألف فدان في الوجه القبلي، ونحو 410 ألف فدان في الوجه البحري، ونحو 410 ألف فدان في يد الدومين متناثرة في أنحاء القطر، وذلك بمعدل سبعة آلاف فدان كل عام بغرض تقسيمها إلى قطع لا تتجاوز خمسة أفدنه وتوزيعها على الفلاحين إلا أن شيئاً من هذا لم يُنفذ. أما **حزب الأحرار الدستوريين** فأكد معارضته للإصلاح الزراعي من خلال تصريحات زعمائه. كما تعرضنا لموقف رئيسه من عضو الحزب **محمد خطاب** عندما تقدم بمشروعة لمجلس الشيوخ، وهو ما يُمثل معارضة صريحة لبرامج الإصلاح الزراعي. حتى مجموعة **الأحزاب الماركسية** الصغيرة فإنها لم تكن تملك برنامجاً متكاملاً للإصلاح الزراعي، سوى دعوتها العامة لإصلاح هذا الخلل في الملكية، وعلى ذلك سوف نتناول أيضاً مسيرة تلك الأحزاب الماركسية. كما سيتم التعرض لبرامج **جماعة الإخوان المسلمين** في هذا القسم رغم أنها من الناحية الرسمية ليست حزباً، لأنها في الواقع العملي كانت ممارساتها ممارسات حزبية بالكامل.

1- حزب العمال والفلاحين

ظهرت فكرة هذا الحزب بعد الخلافات التي نشبت بين كوادر الحزب الوطني، وظهرت مجموعة من كوادر هذا الحزب تدعوا لإنشاء حزب للعمال والفلاحين. وقد تزعم هذه الحركة **محمود محمد ناصر** مراقب نقابة الصنائع اليدوية بالإسكندرية، وأصدر في 4 يونيو 1930م نداء يتضمن المبادئ العامة للحزب الجديد التي تدعوا للاستقلال التام لمصر والسودان، والقضاء على النزعات الاستعمارية، وتحرير الطبقات العاملة في مصر، وبث الأفكار الديمقراطية وروح المساواة العامة في الشعب، وإلغاء الامتيازات الأجنبية. أما **المبادئ الاقتصادية والاجتماعية** للحزب فتتضمن: سن القوانين الجمركية لحماية المنتجات الوطنية من زراعية وصناعية، حث الشعب والحكومة على تفضيل المنتجات الوطنية، القضاء على حركة التبذير في مرافق الحكومة، عدم السماح بإنشاء شركات أجنبية إلا في أضيق الحدود وبحيث

يحتفظ المصريون بنصف أسهمها، تنظيم نقابات واتحادات طائفية للعمال والفلاحين، تحسين الحالة الصحية ومجانية المعالجة للطبقة العاملة الأجيرة، جعل التعليم مجاناً بجميع درجاته، حق العامل والفلاح في التعويض عند الاستغناء عنه وحقه في الإعانة عند البطالة مع التأمين ضد الإصابة والشيخوخة، منع تشغيل الأولاد دون الثانية عشرة، حل الأوقاف الأهلية، فرض ضرائب على الدخل والميراث. أما بالنسبة **للسياسة الزراعية** فتتلخص مبادئ الحزب في: قيام الحكومة بإصلاح أراضيها البور وتوزيعها على صغار المزارعين، وتقوية الحركة التعاونية. وبخصوص **مسألة الإصلاح الزراعي** تضمن برنامج الحزب: **تحريم ملكية الأراضي الزراعية للأجانب، تحديد الملكية الزراعية، سن قوانين تنظيم العلاقة بين أصحاب الأطيان والمستأجرين** إبان **الأزمات** الاقتصادية والظروف القاهرة [73].

2- حزب العمال المصري

كان **النبيل عباس حليم** يتزعم اتحاد العمال المصري، وقام **عصام حفني ناصف** بالاتصال به بغرض إنشاء حزب للعمال، وتخوف **الأمير عباس حليم** من هذا الأمر إلا أنه وافق في النهاية بعد الاتفاق على أن يبتعد الحزب عن السياسة. وقد جاءت هذه الموافقة برضاء القصر نكاية في حزب الوفد الذي كان يعترض على قيام مثل هذه الأحزاب. وجاء البيان الأول للحزب المنشور في 16 سبتمبر 1937م متضمناً هجوماً شديداً على سياسات حزب الوفد، وأن بريطانيا ذاتها يوجد بها حزب للعمال. أما البيان الثاني المنشور في 13 يناير 1938م فهو الذي نص على أن الحزب مؤسسة غير سياسية، وانه لن يحارب حزباً أو يناصر حزباً من الأحزاب السياسية، بل يسره أن يتعاون مع كل فرد يعطف على مبادئه ويناصره ولو كان هذا الفرد منتميا لحزب من الأحزاب الأخرى. **ويعمل الحزب على ترقية الطبقة العاملة في مدن مصر وريفها، مع تقليل الفوارق بين الطبقات الاجتماعية.** وتضم الطبقة العاملة من وجهة نظر الحزب كل مصري يعيش من أجر عمل يتناوله جزاء عمل يؤديه سواء كان عاملاً صناعياً أو زراعياً أو تجارياً أو فكرياً، أو كان صاحب مهنة حرة على ألا

يكون من أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة، أو ممن يعيشون على وجه التعميم من ثمار مجهود الآخرين.

الأمير عباس حليم

وفي أول سبتمبر 1938م أصدر الحزب برنامجه العام الذي تضمن في شقه العام: العمل على تحقيق استقلال مصر والسودان، تجنب الاشتباك في حرب غير دفاعية، إلغاء الامتيازات الأجنبية، المحافظة على الدستور، نشر الدعاية للسلام، وتوثيق صلات مصر بالبلاد العربية والإسلامية. وفي **المبادئ الاجتماعية:** كفالة حرية الاجتماع والخطابة والكتابة وعدم جواز مصادرة المطبوعات بسبب الآراء إلا بواسطة النيابة، التفرقة في المعاملة بين المجرمين السياسيين وغير السياسيين، تعميم التعليم خاصة الجانب العملي منه، مجانية التعليم الابتدائي، إزالة الأمية في عشر سنوات، عدم السماح للإرساليات الدينية الأجنبية بمزاولة التبشير عن طريق تأسيس مدارس ومستشفيات، رفع مستوى المرأة المصرية، تحسين الحالة الصحية في الأرياف، مكافحة التسول، محاربة المحسوبية الشخصية والطبقية والطائفية، إلغاء اللوتاريات الخاصة والاكتفاء بلوترية خيرية تباشرها الحكومة في مناسبات قليلة، عدم

السماح للجاليات الأجنبية بتكوين كشافات وجماعات شبه عسكرية، إلغاء البدل العسكري، والاعتراف بنقابات العمال وتشجيعهم على تأسيسها ووضع تشريعات منظمة لها على نمط أحدث تشريعات البلاد المتمدنة الديمقراطية.

أما **المبادئ الاقتصادية** فتتضمن: إلغاء تبعية الجنيه المصري للجنيه الإنجليزي، تشجيع الإنتاج الوطني ومنح إعانات للمصدرين وتشديد الرقابة على جودة البضاعة المُصَدّرة، مساهمة الحكومة في تأسيس مصانع جديدة، إلزام شركات التأمين والمصارف المالية بتوظيف أموالها في مصر وتمصير الوظائف إلا في الظروف النادرة التي لا يتيسر فيها ذلك، تضييق هجرة الأجانب لمصر، تحرير التجارة الأجنبية من سيطرة الأجانب، فرض ضرائب متدرجة على الميراث وإعفاء الطبقات الفقيرة من الضرائب المباشرة، مضاعفة الضرائب على الخمور ومواد الزخرف والرفاهية، تخفيض مرتبات الوزراء ومكافآت النواب والشيوخ، إلغاء المصاريف السرية للحكومة ومنع تبذير الحكومة لأموال الأمة، الاقتصاد في عدد المفوضيات المصرية في الخارج، حل الأوقاف الأهلية وتنظيم الأوقاف الخيرية.

وجاء في **مبادئ السياسة الزراعية**: حماية المزارعين من جشع المرابين بحماية عشرة أفدنه لكل مالك من الحجز عليها هي والمواشي والأدوات اللازمة لها، تقوية الحركة التعاونية، قيام الحكومة بإصلاح الأراضي البور على نطاق واسع وبيعها بالتقسيط على صغار المزارعين، تحريم رهن الأراضي في غير مصارف الدولة. وبخصوص **مسألة الإصلاح الزراعي** تضمن برنامج الحزب: تحريم ملكية الأجانب للأراضي الزراعية، إصلاح شروط الإيجار الزراعي بقوانين مفصلو تحمي الفلاحين من الغُبن، إنشاء محاكم للتوفيق بين المُلاّك الزراعيين والمستأجرين. ولم يتضمن البرنامج أي إشارة إلى علاج التفاوت فى ملكية الأراضي الزراعية وتحديد الملكية.

3- حزب الفلاح – الاجتماعي الاقتصادي

قام **أحمد كامل قطب**• المحامي سكرتير عام **جمعية نهضة القرى** بتأسيس حزب الفلاح عام 1938م، وأطلق عليه اسم حزب الفلاح الاجتماعي الاقتصادي لتأكيد ابتعاد الحزب عن الاشتغال بالسياسة وقام بنشر البرنامج الأول للحزب في 2 ديسمبر عام 1938. ومما يُذكر أن هذا الحزب كان ضمن الأحزاب التي تقدمت ببرامجها لحكومة الثورة بغرض إعادة إشهارها بعد صدور قانون حل الأحزاب، كما أنه الحزب الوحيد الذي أسس معهداً للدراسات والتثقيف أطلق عليه اسم"**معهد الدراسات الريفية**".

وقد تضمن **البرنامج الاجتماعي للحزب:** تكوين رأي عام للشعب الريفي ودخول الانتخابات العامة للبرلمان الانتخاب ممثلين لفلاح يدافعون عن مصالحه، احترام الروح الدينية وتقديس العقيدة الوطنية، بعث روح الاعتزاز بالنفس والبيئة الريفية، محاربة الأمية بين الفلاحين، النهوض بالمستور الاجتماعي بين الفلاحين ومحاربة المخدرات والبدع والخرافات والجهالة، محاربة الإجرام والقضاء على الحزازات والأحقاد والخصومات القديمة بين العائلات الريفية ومحاربة فكرة الأخذ بالثأر، تنظيم القرية إدارياً بمجلس القرية على أساس الانتخابات، تجميل الريف المصري وتجديد مساكن القرى وغرس الأشجار وتوفير مياه الشرب الصحية، توفير الرعاية الصحية بالقرى، محاربة هجرة القرى سواء من الفلاحين أو من المُلاّك، الدفاع عن مطالب الفلاحين واقتراح سن القوانين على الهيئة التشريعية.

أما **البرنامج الاقتصادي الزراعي للحزب** فكان يتضمن: رفع الفقر والجوع والبؤس عن كاهل الفلاح وأسرته ومحاربة البطالة بين الفلاحين، تخفيف عبء

• – قام **أحمد قطب** بالإضراب عن الطعام لمدة تسعة أيام ابتداء من يوم 23 يونيو عام 1939م احتجاجاً على عدم التفات الحكومة إلى مشروع تقدم به للحكومة بعنوان " **مشروع انتعاش الفلاحين** " ، وانتهى الإضراب بعد تدخل كتابي من **على ماهر باشا** رئيس الديوان الملكي في ذلك الوقت يتضمن الوعد بالعمل على تحقيق مطالبه التي تلخصت في : خفض إيجارات الأطيان ، رفع أجور الفلاحين ، خفض ضرائب الأطيان على صغار الفلاحين ، توزيع الأراضي البور على المعدمين . وقد أطلقت الصحافة المصرية عليه في ذلك الوقت لقب غاندي مصر .

الضرائب عن كاهل الفلاح، حماية أسعار الحاصلات الزراعية من الهبوط كالقطن والحبوب، ترقية الصناعات القروية الزراعية المحلية وإقامة مصنع قروي بكل قرية، توسيع نطاق التسليف الزراعي وتبسيط الإجراءات الخاصة به، تعميم إنشاء الطرق الزراعية والجسور اللازمة للقرى والبلدان الريفية، المطالبة بتنظيم وسائل الري والصرف بما يكفل عدم شكوى الفلاحين، تعميم إنشاء الجمعيات التعاونية بالقرى، تنظيم الأسواق الريفية ومعاونة الفلاح في تصريف محصوله، إنقاذ الفلاح من الديون العقارية وتخفيض سعر فائدة القروض ومحاربة المرابين في القرى، العمل على زيادة الإنتاج الأهلي بما يتناسب مع اطراد زيادة السكان واستغلال الأراضي البور بتوزيعها على صغار الفلاحين، تعميم وسائل التأمين الاجتماعي والاقتصادي والصحي لدى الفلاحين، سن قوانين خاصة بتحديد أجور المزارعين بما يتناسب مع مصلحة الفلاح ورفع مستواه ولا يتعارض مع مصلحة المالك، تنظيم علاقات الفلاحين بأصحاب الأملاك من ناحية تعويضهم عن إصابات العمل وتحديد ساعات العمل وأيام الراحة ووضع نظام لفض المنازعات بينهم. وفيما يخص **مسألة الإصلاح الزراعي** فقد تضمن البرنامج: توسيع نطاق حماية الملكيات الصغيرة، سن قانون للإيجارات يقضي بتحديد إيجارات الأطيان بما يتفق مع قيمة الإنتاج. هذا ولم يتطرق البرنامج لمسألة علاج التفاوت في ملكية الأرض الزراعية بوضع حد أقصى للملكية.

4- حزب الفلاح الاشتراكي

في عام 1945م ومع تصاعد المشاكل الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع المصري أعلن حزب الفلاح الاجتماعي الاقتصادي عن تغيير اسمه إلى حزب الفلاح الاشتراكي، وأعلن الحزب في بيان أصدره في 28 ديسمبر 1945م أنه يتمسك ببرنامجه القديم مع إضافة برنامج جديد أطلق عليه اسم **البرنامج الاشتراكي** رغم أن ذلك البرنامج الجديد يتضمن تغيرات جذرية في توجهات الحزب. وقد تضمن **برنامج الحزب في شقه العام:** الفلاح رمز الوطن والدستور حصن الأمة والديمقراطية حياة الشعب ومصر والسودان وطن واحد، الأمة فوق الحكومة والحكومة ما هي إلا أداة

لتحيق رغبات الشعب، من الخيانة العظمى قبول أي تدخل أجنبي لأنه يعرقل النهوض الاقتصادي والإصلاح الاجتماعي ويجرح الكرامة الوطنية، عدم الاعتراف بأي امتياز لأي دولة أجنبية، توثيق الروابط بين شعوب الدول العربية وعدم الاقتصار في ذلك على الحكومات وتدعيم مركز مصر في الشرق الأوسط ومناهضة الاستعمار وتحرير الشعوب وتحقيق السلام العالمي، مناهضة النزعات الاستبدادية وتمكين كل فرد أو جماعة من التمتع بحرية الرأي كاملة في حدود الدستور، تخفيض تامين الترشيح لعضوية مجلس النواب وجعله خمسين جنيهاً فقط ومنح المرأة والشبان حق الانتخاب ومساواة المرأة بالرجل في جميع الحقوق السياسية وتعديل قانون الانتخاب وجعله بالقائمة مع التمثيل النسبي. أما **البرنامج الاقتصادي والاجتماعي للحزب** فقد تضمن: استصدار التشريعات اللازمة لتحقيق العدالة الاجتماعية وإنصاف الطبقات الفقيرة، التأمين الاجتماعي ضد المرض والعوز والبطالة والشيخوخة وضمان التعليم بالمجان في جميع مراحله، تقريب الفوارق بين طبقات الأمة، القضاء على الأرستقراطية المتعجرفة والرأسمالية المتضخمة مع احترام الملكية الفردية، التوسع في التأميم بتأميم شركة قناة السويس ومهنة الطب، إدارة الدولة لجميع المرافق العامة، فرض الضرائب التصاعدية مع معفاة صغار الفلاحين لغاية خمسة أفدنه، إنهاض الصناعات والتجارة المصرية وتعميم المصانع القروية وتحقيق الاستقلال الاقتصادي، تحويل الأيدي الفائضة في الزراعة إلى الصناعة، تدعيم نظام التعاون واللامركزية في حكم الأقاليم. وفيما يختص **بالإصلاح الزراعي** فقد ظهر النص بعدم السماح للأجانب بتملك الأراضي في مصر، ووضع حد أقصى للملكية الزراعية بخمسين فداناً مع تأميم القدر الزائد وتوزيع الأراضي للاستغلال على صغار الفلاحين بنظام شامل.

وفي 16 سبتمبر عام 1951م دعا الحزب إلى عقد مؤتمر في حديقة الأزبكية تحت اسم"**مؤتمر الفلاحين**"، إلا أن حكومة الوفد رفضت التصريح به وأصدر **فؤاد سراج الدين** وزير الداخلية أمراً باعتقال **أحمد قطب** رئيس الحزب وإحالته لنيابة الشرقية التي قامت بالإفراج الفوري عنه. وتقدم الحزب بعد ذلك مباشرة بما

عُرِفَ "**بمطالب الفلاحين**"التي تقدم بها إلى كل من القصر والبرلمان ومجلس الوزراء. وقد جاء في هذه المطالب: تخفيض إيجارات الأطيان بنسبة أربعين في المائة، عدم إخلاء المستأجر من الأطيان المؤجرة له مادام مسدداً للإيجار، رفع أجرة الفلاح إلى عشرين قرشاً يومياً كحد أدنى، الشكوى المرة من سوء توزيع مياه الري ومن الدودة مما اتلف الزراعة، رفع سعر قمح الحيازة إلى ستة جنيهات وتخفيض سعر السماد وتخفيضه، توزيع الذرة على الفلاحين بنصف الثمن المحدد على أن تتحمل الحكومة النصف الآخر لتيسير الخبز عليهم، عدم تحصيل الأموال الأميرية من صغار المُلاّك لغاية خمسة أفدنه وجعلها تصاعدية فيما زاد على ذلك، تحديد الملكية الزراعية بحيث لا تقل عن فدان لكل فلاح للاستهلاك الشخصي للأسرة ولا تزيد عن خمسين فدان، الشكوى من إهمال وعدم تعميم المشروعات الإصلاحية العامة كتوفير مياه الشرب الصالحة والمسكن الصحية والضمان الاجتماعي.

5- الحزب الاشتراكي

يُعَد الحزب الاشتراكي استمراراً وتطويراً "**لجمعية مصر الفتاة**" التي تأسست عام 1933م، تحولت إلى "**حزب مصر الفتاة**" في أول يناير عام 1937م، ثم أعلن عن "**الحزب الاشتراكي**" عام 1949م عندما رأى رئيس حزب مصر الفتاة **الأستاذ أحمد حسين** المحامي• أن الوقت قد حان لاستبدال الاسم حتى يكون أكثر دلالة على أهداف الحزب ومراميه."... إذ أصبحت الاشتراكية هي نظام العالم الحديث فقد أصبح من الحق أن نُسمي الأشياء بمسمياتها ، وأن نصف مصر الفتاة بوصفها الصحيح وهو الاشتراكية، والاشتراكية التي هي من صميم الإسلام ولُب دعوته ...". وكانت العناصر القيادية للحزب من المثقفين أبناء الطبقة الوسطى، أما قاعدة الحزب فكانت تضم عمال وحرفيين وبعض الفلاحين إلى جوار المثقفين. وفي عام 1951م أصدر الحزب وثيقة المبادئ الأساسية والتي تتضمن العناصر التالية:

• – ضمت هيئة مكتب الحزب إلى جوار أحمد حسين كل من : إبراهيم شكري من ملاك الأراضي ، محمد حلمي الغندور من التجار ، المهندس الزراعي كمال سعد ، الدكتور فخري أسعد ، وإبراهيم الزيادي المحامي .

أحمد حسين

الحقـوق المقدسـة: وهـي الحريـة الشخصـية، حريـة الخطابـة، حريـة العقيـدة، حريـة الصحف، حرية الاجتماع والتظاهر السلميين، حق تأليف الجمعيات والاتحادات، حق الترشيح للنيابـة، وحـق تقلد الوظـائف العامـة. وكل مسـاس بهـذه الحقـوق يُعَد بمثابـة اعتداء علـى الأمـة وخيانـة لهـا يترتـب عليهـا تعريض البـلاد لخطـر الفتنـة فـي الداخل وفقدان الاستقلال فـي الخـارج. وعلـى مستوى السياسـة الخارجيـة كانـت دعوة الحـزب لإنشاء الولايات العربية المتحدة لتدعيم الوحدة العربية، وأن التآخي العالمي بين البشر دون ما تفرقـة علـى أسـاس الجنس أو الـدين، ودون مـا استغلال من الإنسـان لأخيـه الإنسـان، أو تحكم دولـة كبيرة فـي دولـة صـغيرة أسـاس للعلاقـات الدوليـة. ورغم تأكيد الحـزب علـى أهميـة وحـدة وادي النيـل بـين مصـر والسـودان، إلا أنـه كـان مـع حـق الشعب السوداني في اختيار حكومته بعد الاستقلال، وتحديد الصورة التي يرغبها في التعاون بينـه وبـين الشـعب المصـري علـى قـدم المسـاواة. وقد ألقـى الحـزب بمسئولية كبيرة على الدولة في توفير العمل والتأمين ضد البطالة والمرض والعجز والشيخوخة. وأن يكون التعليم مجانياً حتـى المرحلـة الثانويـة، وحق التعليم بعد ذلك مكفول لجميـع المواطنين بحيث لا يحـول بينـه وبينهـا موانـع المـال أو قلـة الإمكانـات، وضـع برنـامج للقضـاء علـى الأميـة فـي طـول البـلاد وعرضـها فـي خمس سنوات. العمل بـأجر حـق

لجميع المواطنين على أن يتناسب ذلك الأجر مع كفاءة الأداء والحالة الاجتماعية. ويهدف حزب مصر الاشتراكي أن يحل الإنتاج الجماعي محل الإنتاج الفردي ليكون المقصود منه تحقيق مصلحة المجموع ... ويكون الإنتاج وفقاً لخطة الدولة لعدة سنوات متتالية، حتى يمكن منع استيراد مواد الترف وصنوف الكماليات التي لا يستعملها إلا فريق ضئيل من الناس. وأن يكون الهدف الرئيسي مضاعفة محاصيل الأرض الزراعية بزيادة المنزرع في الوقت الحاضر وإضافة أراض جديدة إليها، على أن يتم تحقيق ذلك خلال ست سنوات. مع الاهتمام بالصناعة وتحصين البلاد ضد الغزو والاستغلال الأجنبي. ويجوز للأفراد امتلاك المصانع وإنشاؤها وإدارتها بشرط ان تكون ضمن خطة الدولة. أما الصناعات الكبرى والرئيسية المتصلة بالمنفعة العامة للشعب كالمياه والنور والموصلات فهذه كلها لا يمكن أن تكون محلاً للاستغلال أو الكسب أو لأهواء الفرد بل تكون مملوكة للدولة أي المجموع. كما استند الحزب إلى الضرائب التصاعدية وضرائب التركات والضرائب على الكماليات في إعادة توزيع الثروة في مصر توزيعاً عادلاً.

أما **بالنسبة لملكية الأرض الزراعية** فإنه لعلاج الحالة الراهنة عن طرق قانوني ودستوري وعلى سبيل التدرج: **تبتاع الدولة أطيان جميع المُلاّك الذين تزيد ملكيتهم عن خمسين فداناً، أو الذين تقل ملكيتهم عن هذا القدر ولا يعملون فيها،** وذلك مقابل سندات على الخزينة المصرية تُستهلك في خمس وعشرين سنة وتخول لحاملها ربحاً سنوياً وقابلة للتداول ليتمكن من بيعها واستغلال أمواله في نواح أخرى. **وتوزع الدولة الأرض المُشتراة على الذين اعتادوا العمل فيها أو استئجارها وذلك مقابل أقساط صغيرة على آجال طويلة** تُدفع من محاصيل الأرض نفسها أو بالنقد على حسب اختيار المُشتري، على أن لا يزيد ما يمتلك بهذا الأسلوب عن خمسة أفدنه. وعلى أن يتم الإنتاج الزراعي في سائر البلاد بصورة جماعية فيؤلف مُلاّك ومزارعو كل بلد أو قرية يزيد زمامها عن ألف فدان جمعية تعاونية للإنتاج على صورة اتحاد زراعي ليتسنى للدولة التعامل معهم وإحاطتهم بخططها في الإنتاج

ولتمدهم من ناحية أخرى بالآلات والموال والفنيين اللازمين لجعل الإنتاج الزراعي على أساس عِلمي حديث، والانتفاع بثمرة الإنتاج الكبير، وثمرة الخطط الموضوعة. وتتولى اتحادات المُلاّك والزراع بمعاونة الدولة إعادة تخطيط وبناء القرية المصرية على صورة إنسانية كريمة.

6- الأحزاب الماركسية

نشأت الأحزاب الماركسية المصرية خلال النصف الأول من القرن العشرين في أحضان عدد كبير من المثقفين الأجانب والمتمصرين بالتعاون مع عدد من المثقفين المصريين. وقد مرت هذه الأحزاب بمرحلتين: تمثلت المرحلة الأولى في العمل الحزبي العلني، وتمثلت الثانية في العمل الحزبي شبه العلني. بالنسبة للمرحلة الأولى فهي تلك المرحلة التي بدأت بقيام **جوزيف روزينتال** بالإشتراك مع **حسني العرابي وأنطون مارون** بتأليف "**الحزب الاشتراكي**" في الإسكندرية عام 1920م، والذي ضم في الأساس الموظفين والعمال الأجانب. على أن **روزينتال** بدأ يفكر في إنشاء حزب مصري بالتعاون مع **سلامة موسى والدكتور على العناني** في أغسطس عام 1921م بهدف تمصير المبادئ المعتدلة وتنوير العمال عن حقوقهم، ومن ثم ظهر"**الحزب الاشتراكي المصري**" الذي تعرض منذ اللحظة الأولى للهجوم العنيف، ورد زعماء الحزب على الهجوم فقال **سلامة موسى** في الأهرام "إننا لم نؤلف حزباً جديداً في القاهرة بل انضممنا إلى الحزب الشرعي في الإسكندرية ونحن ننكر البلشفي صراحة وسيكون شعارنا التطور والنشوء لا الثورة والانقلاب وسنبدأ عملنا متواضعين بالسعي في إيجاد القوانين عن معاشات للشيخوخة ومساكن للعمال وسنسترشد في كل ذلك بالقوانين الإنجليزية"، وكتب أيضاً **محمد عبد الله عنان** في الأهرام دفاعاً يستند على التفرقة بين الاشتراكية والشيوعية. وفي 29 أغسطس 1921م نشر الحزب الاشتراكي المصري برنامجه على الرأي العام والذي تضمن في شِقه السياسي التحرير من نير

الاستعمار، والتآخي مع جميع الأمم على قاعدة المساواة والمنفعة المتبادلة، محاربة الاستعمار أينما وُجد، وإلغاء المعاهدات السرية.

إسماعيل صبري عبد الله

فؤاد مرسي

وفي شِقه الاقتصادي والاجتماعي نجد العمل على التوزيع العادل للثمرات على العاملين طبقاً لقانون الإنتاج والكفاءة الشخصية، وإخماد المزاحمة الرأسمالية، العمل على تحسين أجور العمال والمعاشات، العمل على تحرير المرأة الشرقية، إنشاء النقابات الزراعية والصناعية. ويلاحظ أن البرنامج جاء متواضعاً للغاية **وخلواً من أية إشارة إلى موضوعات المشاكل الزراعية أو التأميم أو المصادرة أو ما شابه ذلك.** وسرعان ما احتج أعضاء الإسكندرية واتهموا فرع القاهرة بالانحراف ورد سلامة موسى محذراً من خطورة الانضمام للدولية الثالثة وقال"إن ولاءنا لمصر ينبغي أن يكون أكبر من ولائنا للاشتراكية، فالاستقلال غايتنا الأولى والاشتراكية غايتنا الثانية"، إلا أن الحزب في الإسكندرية أعلن عن تبنيه للشيوعية مما أحدث انقساماً عميقاً في الحزب، ورغم أن **روزنتال** انضم إلى آراء الإصلاحيين في أن الزمن غير ملائم للثورة الاجتماعية في مصر فقد طرد من الحزب هو **وسلامه موسى وعلى العناني**. وقام البوليس بمنع الانعقاد العلني لمؤتمر الحزب في يناير 1923م، ولكن تم عقد المؤتمر

بطريقة سرية وأعلن برنامجه الجديد الذي تضمن: **تأميم قناة السويس، ألا تزيد ساعات العمل عن ثمان ساعات يومياً، تساوي المصريين والأجانب في الأجور، إلغاء تأجير الأرض مقابل نصف المحصول، إلغاء ديون الفلاح الذي يملك أقل من ثلاثين فدان، إعفاء من يملك أقل من عشرين فدان من الضرائب، تحديد مساحة الأراضي التي يملكها الفرد بمائة فدان كحد أقصى.** ومع اشتداد نشاط الحزب في الإسكندرية وقيامه بتنظيم العديد من الإضرابات في المصانع ألقي القبض على العديد من زعمائه في مارس 1924م وقدموا للمحاكمة وصدرت بحقهم أحكام بالسجن واكتفي **سعد زغلول** بضرب وتصفية الحزب وبسط سيطرة الوفد على نقابات العمال. وقد جرت بعد ذلك عدة محاولات لإعادة تشكيل الحزب إلا أنها فشلت جميعها.

أما المرحلة الثانية للأحزاب الشيوعية فهي مرحلة الأربعينات والتي تميزت بالعمل شبه العلني، وقد شهدت هذه الفترة العديد من الأحزاب والحلقات الماركسية يفوق عددها عن العشرين إلا أنه بشكل عام يُمكن القول أن هناك ثلاثة أحزاب رئيسية بغض النظر عن حالات الوحدة والانقسام التي كانت سمة مميزة لهذه الأحزاب. فهناك جماعة "**طليعة العمال**" التي تكونت في سبتمبر 1946م بقيادة أحمد رشدى صالح، ويوسف درويش، وريمون دويك، وصادق سعد، ومحمود العسكري، وأبو سيف يوسف. ثم **مجموعتي** "**الشرارة**"، "**الحركة المصرية للتحرر الوطني**" اللتين اتحدتا **ليكونا** "**الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني**" المعروفة اختصاراً باسم"**حدتو**"وهي أكبر المجموعات الثلاث، ثم هناك "**الحزب الشيوعي المصري**" الذي تكون في أوائل عام 1949م بقيادة **الدكتور فؤاد مرسي والدكتور إسماعيل صبري عبد الله.** وبالنظر إلى برامج هذه المجموعات الثلاث نجد أن **برنامج طليعة العمال** كان أكثر هذه البرامج وضوحاً وتحديداً فقد تضمن: استقلال وادي النيل بالكامل، وضع قناة السويس في يد مصرية، جعل التجنيد إجباري لجميع المواطنين لمدة سنة بدلاً من خمس سنوات مع إلغاء الاستثناءات التي كانت ممنوحة، إلغاء حق الملك في حل البرلمان، مساءلة النواب والوزراء، تقرير الانتخاب بالنسبة للعمد، إطلاق حرية الرأي والتجمع والتظاهر. وفي الشِق الاقتصادي الاجتماعي جاء: تحرير الصناعة المصرية من

الفنيين الأجانب، نقل ملكية المؤسسات ذات الطابع الاحتكاري إلى الدولة، تمصير المؤسسات الكبرى، تأسيس بنك صناعي وطني، نزع الملكيات الكبيرة وتوزيعها على صغار الفلاحين، حل الوقف الأهلي. ويلاحظ هنا عدم وضع مقدار حد الملكية. أما **برنامج الحركة الديموقراطية للتحرر الوطني** فقد تضمن بالإضافة إلى المطالب التقليدية: تأميم الصناعات الكبرى، وتوزيع الملكيات الكبيرة التي يتعاون أصحابها مع الاستعمار. وهنا لا نرى أيضاً أي تحديد لحجم تلك الملكية بل فقط تم اشتراط أن يكون المالك متعاوناً مع الاستعمار وهو شرط مُبهم. أما **برنامج الحزب الشيوعي المصري** فقد نشرته مجلة روز اليوسف في ابريل 1951م وجاء فيه من المطالب المعتادة: التحرر من الاستعمار الأجنبي، مقاومة مؤامرات الاستعمار العالمي، الوقوف في معسكر الشعوب المُستعمرَة، إطلاق الحريات السياسية، بناء جيش قوى، حرية الشعب السوداني في تقرير مصيره، حرية الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره. أما بالنسبة للشِق الاقتصادي والاجتماعي فقد جاء: القضاء على نظام كبار مُلاّك الأراضي الإقطاعيين والرأسماليين والاحتكاريين، مصادرة الملكيات الزراعية الكبيرة أي ما يزيد عن 50 فدان وتوزيعها على الفلاحين الفقراء، تحسين مستوى معيشة العمال والفلاحين، تامين العمال ضد البطالة والمرض والشيخوخة، فرض الضرائب التصاعدية على الدخل، الأرباح غير العادية والتركات، إعفاء العمال وفقراء الفلاحين وصغار الموظفين من الضرائب المباشرة، جعل التعليم بجميع مراحله حقاً لكل مصري بغي مقابل، تحرير المرأة ومساواتها بالرجل في جميع الحقوق والواجبات.

الإخوان المسلمين

وفي المقابل فقد خلت برامج **الإخوان المسلمين** من تناول هذه الموضوعات، في الوقت الذي حاول فيه بعض رموز الإخوان المسلمين التعبير عن آرائهم الشخصية فصدر كتاب في عام 1951م كتاب الشيخ **محمد الغزالي** بعنوان "**الإسلام والمناهج الاشتراكية**" والذي أعلن فيه "أن الإسلام يرفض أن توجد طبقة تحتكر الثروة ...

البهى الخولي

سيد قطب

محمد الغزالي

وأن الرأسماليين تستبد بهم شهوة المال ويستغلون العمال وينسون حقوق الله والناس ... وأن الله جعل مراتب الناس بالعمل، **ولكن الملكية الزراعية ظهرت في العصور الأخيرة مغلفة بظلال سوداء من الفوضى ومن الاستهانة بالحقوق والمحاباة للمحاسيب والأجانب والتجاهل لقيم العمل والعمال** ... وأن الشركات الرأسمالية الكبيرة تقتل صغار الرأسماليين ... ومن الناحية الدينية فالناس أحرار في اختيار الأسلوب الذي ينظمون به حياتهم ... وأن الحل يكمن في إشراف الدولة على المصالح والشركات الكبرى إشرافاً مباشراً ودخولها في رأس المال بأسهم تزيد على النصف ... وهذا وسط بين تعطيل رأس المال وبين إطلاقه ... كما أن الحاجة ماسة إلى جعل

المرافق العامة وحدها ملكاً للدولة، أما المرافق الخاصة التابعة للملكيات الخاصة فلا ضير على الشعب من بقائها تحت أيدي أصحابها".

أما **سيد قطب** في كتابه "**معركة الإسلام والرأسمالية**" الذي صدر في نفس العام فقد أكد فيه على "أن العمل هو السبب الوحيد للملكية والكسب في الإسلام ولذلك فهو يُحرّم الربا ... وأن نظام الاحتكار كثيراً ما يؤدي إلى تحكم صاحب العمل في العمال تحكمه في السوق والاستهلاك، والإسلام يُحرّم نظام الاحتكار ... كما أن تأميم المرافق العامة من المبادئ الرئيسية في الإسلام". أما الكتاب الأكثر أهمية فهو كتاب **البهي الخولي** المطبوع عام 1951م أيضا بعنوان "**الإسلام لا شيوعية ولا رأسمالية**" وهو موجه أساساً لقسم العمال في حركة الإخوان المسلمين مما يجعلنا نتعامل معه على أساس أنه يُعبّر بشكل رسمي عن فكر الإخوان فيقول فيه "إذا وجبت مقاومة الاستغلال الدنيء فلا يكون ذلك بإلغاء المِلكية بل بإقامة السلطة العادلة، أما المِلكية ذاتها فليس من طبيعتها أن تُنتج مثل هذا العدوان فقد يملك الإنسان ولا يظلم.. فقد يملك ويكون محسناً كريماً وسمِحاً رحيماً يُفشي الخير والمساواة بين الناس والسِلم بين الناس ... فالمِلكية إذن ليست في حاجة إلى علاج أو مقاومة، إنما يحتاج إلى العلاج والتهذيب غرائز الناس وما في نفوسهم من نوازع الطمع والأنانية وحب الذات". والمُلاحظ إذن أن المطالب الاجتماعية وقفت عند حدود ضيقة هي حصر الدعوة لملكية الدولة في المرافق العامة، والترخيص لها بالمشاركة في رأس المال وهي كما ذكرنا أنها في النهاية تُعبّر عن آراء أصحابها.

المؤلف في سطور

الدكتور **محمد مدحت أحمد مصطفى** من مواليد الإسكندرية عام 1946م. تخرج من كلية الزراعة **جامعة الإسكندرية** عام 1968م بعد أن انهى دراسته الثانوية بمدرسة الرمل الثانوية بباكوس. حصل على درجة الماجستير في الاقتصاد الزراعي من جامعة الإسكندرية عام 1974م، وعلى درجة الدكتوراه من **أكاديمية العلوم المجرية ببودابست** عام 1982م. تدرج في السلك الجامعي من درجة معيد إلى أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد الزراعي **بجامعة المنوفية**، ويُشرف حاليا على مركز معلومات بحوث الاقتصاد الزراعي.

24-السان سيمونيه والباشا، روزنامة الذاكرة المصرية (7)، مؤسسة رؤية، الإسكندرية، 2014م.

23-التحولات الاقتصادية في الستينات، روزنامة الذاكرة المصرية (6)، مؤسسة رؤية، الإسكندرية، 2014م.

22-الاصلاح الزراعي وفقراء الفلاحين، روزنامة الذاكرة المصرية (4)، مؤسسة رؤية، الإسكندرية، 2014م.

21-كبار مُلاَّك الأراضي ودورهم في السياسة المصرية، روزنامة الذاكرة المصرية (3)، مؤسسة رؤية، الإسكندرية، 2014م.

20--جهود الاصلاح الزراعي قبل 1952م، روزنامة الذاكرة المصرية (2)، مؤسسة رؤية، الإسكندرية، 2014م

19-الأجانب في الاقتصاد الزراعي المصري، روزنامة الذاكرة المصرية (1)، مؤسسة رؤية، الإسكندرية، 2014م.

18-الإسكندرية والباشا، مؤسسة رؤية، الإسكندرية، 2014م.

17-نشأة وإقرار الملكية الفردية للأراضي الزراعية في مصر، مؤسسة رؤية، الإسكندرية، 2013م.

16-السد العالي ومشاكل مياه النيل، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2013م.

15-الاستنزاف التاريخي للفائض الاقتصادي المصري، دار ليلت، الإسكندرية، 2013م.

14-النمط المصري للإنتاج، دار بوب بروفيشنال برس، القاهرة، 2012م.

13-شارل عيساوي، **التحليل الاقتصادي والاجتماعي لمصر، ترجمة وتحليل**، دار بوب بروفيشنال برس، القاهرة، 2012م.

12- أ.إ. كراوتشلي، **التنمية الاقتصادية لمصر الحديثة، ترجمة وتحليل**، دار بوب بروفيشنال برس، القاهرة، 2012م.

11-**الموجز في علم الاقتصاد**، مؤسسة رؤية، الإسكندرية، 2012م.

10- **الموارد الاقتصادية الزراعية: الأرض والمياه**، مؤسسة رؤية، الإسكندرية، 2010م.

9- **الاقتصاد الزراعي**، بالإشتراك مع عادل يوسف، مؤسسة رؤية للطباعة، الإسكندرية، 2010م.

8- **مناهج البحث في العلوم الاقتصادية والاجتماعية**، بالاشتراك مع سهير عبد الظاهر، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2004م.

7- **اقتصاديات الموارد المائية: رؤية شاملة لإدارة المياه**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 2001م.

6- **الاقتصاد الزراعي المصري: دراسات في التطور الاقتصادي، الجزء الثاني: النصف الأول من القرن العشرين (1900 – 1950م)**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001م.

5- **الاقتصاد الكلي: مدخل تحليلي**، دار الحسين للطباعة، شبين الكوم، 2001م.

4- **مقدمة في علم الاقتصاد الزراعي**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2000م.

3- **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، بالاشتراك مع سهير عبد الظاهر**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1999م.

2- **اقتصاديات الأراضي الزراعية: الأسس، النظريات، التطبيق**.الإشعاع، الإسكندرية، 1998م.

1- **الاقتصاد الزراعي المصري: دراسات في التطور الاقتصادي، الجزء الأول: من الدولة الفرعونية إلى نهاية القرن التاسع عشر**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1998م.